رئاسة مجلس الوزراء
مكتب رئيس الوزراء
هيئـــة المستشـــارين

إعادة هيكلة الشركات العامة

الواقع .. رؤية نحو الإصلاح

فريق إعادة هيكلة الشركات العامة

شباط -2015

ملخص تنفيذي

أولاً. واقع الشركات العامة في العراق:

هنالك 176 شركة عامة تم دراسة 157 منها وهنالك 19 شركة لم تتوفر معلوماتها لغاية الآن رغم كثرة المخاطبات، وتظهر الدراسة وجود 43 شركة كانت رابحة عام 2013،أو كان بإمكانها إن تصبح رابحة لولا الظروف التي حصلت في العراق سنة 2014 وخوض المعارك مع (داعش)، فضلا عن تأثر الاقتصاد العراقي عموماً بموجة ركود مصاحبة لهذه الإحداث.

الجدول أدناه خلاصة بواقع الشركات:

الوزارات	عدد الشركات قيد الدراسة	عدد العاملين بالآلاف	عدد العاملين بالآلاف اكبر من 50 سنة وخدمتهم أكثر من 15 سنة	الأجراء اليوميين بالآلاف	عدد الشركات الرابحة حسب عام 2013	الشركات التي لم تدرس لعدم توفر معلومات عنها
الصناعة	71	145.4	50.7	0.9	12	–
الكهرباء	24*	83	12.5	8.4	صفر	–
النفط	18	143.6	86.1	9.8	17	–
النقل	10	37	10.3	0.6	7	–
الاعمار والإسكان	8	13.7	3.5	1.7	صفر	–
التجارة	7	10.5	4.5	0.04	3	–
الزراعة	7	4.3	0.4	0.1	2	–
الدفاع	6	20.5	9.3	صفر	صفر	–
الموارد المائية	3	2.8	0.3	0.9	3	–
الاتصالات	3	18.3	4.1	0.02	صفر	–
المالية	–	–	–	–	–	12
الثقافة	–	–	–	–	–	4
الصحة	–	–	–	–	–	2
التربية	–	–	–	–	–	1
المجموع	**157**	**479.1**	**181.7**	**22.46**	**44**	**19**

*محولة إلى تمويل مركزي

ثانياً. أهم التوصيات التي وردت في الدراسة لمعالجة وضع الشركات:

1. الإبقاء على الشركات الرابحة وهي (44) شركة، منها (12) شركة في وزارة الصناعة و(17) شركة في وزارة النفط و(7) شركات في وزارة النقل و(3) شركات في وزارة التجارة و(3) شركات في وزارة الموارد المائية و(2) في وزارة الزراعة، مع التوصية لإخضاعها جميعاً للإصلاح الإداري والاقتصادي لتحسين إنتاجيتها وحسب ما مبين في الدراسة.
2. تصفية الشركات الخاسرة وعددها (17) شركة وهي التي لم تعد مجدية بقرار من مجلس الوزراء وإحالتها إلى مصفي الشركات، منها (12) شركة في وزارة الصناعة كونها غير مجدية حتى بافتراض رفع العمالة الزائدة عنها و(5) شركات تصنيع عسكري مرتبطة بوزارة الدفاع لانعدام جدواها.
3. عرض (96) شركة من مختلف الوزارات للاستثمار المحلي والأجنبي وفق أساليب الشراكة في الإدارة و/ أو الملكية، وكذلك عمليات بيع بعض المعامل للقطاع الخاص أو تحويل بعض الشركات إلى شركات مساهمة، بعد الأخذ بمنظومة الإصلاح الإداري ومعالجات العمالة الفائضة وإجراءات تحسين الإنتاجية لتصبح جاذبة للمستثمرين.
4. تنمية إعمال الشركات وتحسين إنتاجيتها من خلال حزمة إجراءات تتعلق بالتمكين الإداري والتحرر من بعض الإجراءات الحكومية التي تعيق عملها وفق معايير تجارية، كما جاء في الدراسة.
5. استحداث مركز تنمية الأعمال في الوزارات التي لديها شركات، يتولى المركز معالجة شؤون العمالة الفائضة وتستمر الدولة بدفع رواتبهم خلال فترة لحين قيام المركز بإجراءات محددة اتجاه كل منهم حالة بحالة.
6. توصي الدراسة بإحالة حوالي 181 ألف منتسب ممن تجاوزت أعمارهم 50 سنة ولديهم خدمة أكثر من 15 سنة إلى مراكز تنمية الأعمال في الوزارات لمعالجة أوضاعهم وفق حزمة من المعالجات ذكرت في الدراسة من بينها تشجيعهم على التقاعد أو إعادة توزيعهم أو تحفيزهم للعمل في القطاع الخاص..الخ. وللشركات استثناء نسبة منهم محددة في الدراسة لكل حالة حسب الحاجة والاختصاص.
7. النظر بمدى إمكانية التخلي أو تقليص عدد الإجراء اليوميين والبالغ عددهم أكثر من (22) إلف شخص.

ثالثاً. آلية التنفيذ المقترحة

1. بعد مناقشة وإقرار الدراسة، يوصى باتخاذ الإجراءات المناسبة من اجل تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة.
2. تشكيل لجنة عليا تتولى متابعة تنفيذ الإجراءات الموجهة نحو إصلاح وإعادة هيكلة الشركات العامة، ويكون نشاطها رافداً للنشاط الموجه نحو مراقبة ومتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي.
3. صدور أمر ديواني بتشكيل مراكز تنمية الأعمال في الوزارات المعنية.
4. استمرار الشركات الرابحة بدفع رواتب منتسبيها الذين سيحالون إلى مراكز تنمية الأعمال خلال عام 2015.
5. قيام اللجنة المشار إليها في (1) أعلاه بالتشاور مع وزارة المالية بتقديم مقترحات إلى مجلس الوزراء تتناول تغطية رواتب بقية المنتسبين خلال عام 2015 المحولين إلى مراكز تنمية الأعمال من الشركات الخاسرة.

الفصل الأول

مبادئ إعادة الهيكلة، التحديات، الأهداف

تلبيةً لقرار مجلس الوزراء رقم (34) لسنة 2014 تشكل فريق عمل برئاسة الأستاذ الدكتور عبد الحسين العنبكي مستشار الشؤون الاقتصادية تحت وإشراف السيد رئيس هيئة المستشارين للنظر في واقع الشركات المملوكة للدولة الممولة ذاتياً وتقديم رؤيا مناسبة لإعادة هيكلتها وحيث أن هيئة المستشارين كانت قد أعدت خارطة طريق صادق عليها مجلس الوزراء بالقرار رقم 314 لسنة 2010 ولم تتمكن الحكومة السابقة من تنفيذها، وعليه كان لابد من تحديث البيانات والمؤشرات عن الشركات العامة، الأمر الذي استغرق وقتاً طويلاً بسبب بطئ استجابة العديد من الوزارات المعنية في تزويد البيانات المطلوبة لغرض تحليل ودراسة وضع العمالة الفائضة والإنتاجية والكُلف والمركز المالي للشركات بقصد تصنيفها إلى مجموعات يكون لكل منها التوصيات المناسبة لها.

الرؤية:

جعل الشركات العامة وحدات اقتصادية تعمل وفق مبادئ اقتصادية ومعايير تجارية (الربح والخسارة) تتمتع منتجاتها بتنافسية إقليمياً وعالمياً، تعتمد التميز والإبداع،تساهم في نمو وتطور الاقتصاد الوطني باتجاه تنوعه، تخلق فرص عمل وتستخدم الموارد بفاعلية وكفاءة اقتصادية ومسؤولية.

أولا. <u>مبادئ إعادة الهيكلة المعتمدة</u>:

1. اعتماد مبدأ تخفيف العبء الاجتماعي، وعدم التخلي ألقسري عن أي موظف عامل في تلك الشركات ما لم تتم تسوية حقوقه وفق القوانين النافذة.
2. لا يوجد نموذج محدد بذاته وإنما تتم دراسة الشركات حالة بحالة ولكل منها يتم اتخاذ الإجراء المناسب.
3. الأمر الحاكم اليوم هو التمويل حيث تعاني الموازنة العامة من العجز الكبير في ظل ظروف اقتصاد الحرب،وهذا يرجح اعتبار هذا المعيار حاكما في تحديد نوع الإجراء المتخذ، من خلال تعظيم عوائد الشركات الرابحة، وتقليص التكاليف من خلال التخلص من المبالغ الكبيرة التي تدفع رواتباً للعاملين من موازنات الشركات.
4. العمالة الفائضة في الشركات ليست مسؤوليتها لان الشركات وحدات اقتصادية يفترض أن تعمل وفق معايير (الربح والخسارة) لأنها ليست مؤسسات خيرية، وربما تضطر الحكومة إلى دفع رواتب لأشخاص فائضين غير منتجين إلا إن ذلك ليس مسؤولية الشركات، فقد دفعت الحكومة (13) تريليون دينار رواتب لموظفي الشركات العامة من 2003 –2012 وهي في الغالب شركات خاسرة.
5. لا تتم الخصخصة من اجل الخصخصة ولكن وفق معايير مقارنة تجعل من أداء الشركات خارج إطار الدولة أكثر جدوى اقتصاديا من بقائها ضمن الدولة، كما أن الخصخصة لا تعني البيع بالكامل لان دخول القطاع الخاص بأي نسبة كانت في (الإدارة) أو في (الإدارة والملكية) معا للشركات هو بحد ذاته (خصخصة) بدرجات متفاوتة،حيث يمكن للشركات خصخصة بعض أنشطتها دون بعض وفق عقود متعددة ومختلفة من شركة لأخرى.

ثانيا. أهم تحديات إعادة الهيكلة:

- المكائن والآلات خارج العمر الإنتاجي (الاندثار)، فضلا عن تخلفها التكنولوجي لظهور أجيال من التكنولوجيا الحديثة يجعل القديمة غير مجدية اقتصاديا.
- عدم توفر الكهرباء يؤدي إلى توقف جزء كبير من الطاقات الإنتاجية المتاحة ويجعل كلف الإنتاج مرتفعة والمنتجات غير منافسة في السوق.
- هيمنة الوزارات على القرارات الإدارية والإنتاجية في الشركات في ظل ضعف قرارات مجالس الإدارة وتبعيتها على خلاف ما جاء في قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997.
- عقلية العاملين في الشركات اتكالية وليست تنافسية لذلك فهي بحاجة إلى ثقافة السوق.
- غياب المعيار الذي يحدد وجود ميزة نسبية للمنتج الوطني من عدمه، إمام منتج أجنبي لا يخضع للتعرفة الكمركية بالمقدار الذي يوفر الحماية للمنتج المحلي.
- العمالة الفائضة تثقل الشركات وتعاظم التكاليف، كما أنها ترعب المستثمرين فيحجمون عن تقديم عروض استثمار مهمة أو أنها تصبح محط أنظار المستثمرين الطارئين والمضاربين دون حصول تحول حقيقي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- عدم وجود قرار جاد في الوزارات لاتخاذ إجراءات إصلاحية بشان الشركات العامة الخاسرة، وعادة ما يتم وضع العصا في طريق الإصلاح، وخاصة من قبل المدراء العامين للشركات المعنية والكثير من العاملين يقاومون الخصخصة.
- وجود ارث من التشريعات ليست صديقة لبيئة الإعمال أو قد تكون متقاطعة مع بعضها أو متناقضة أو فيها نواقص، لا تعطي حرية واسعة في التحول ولا صورة واضحة للمستثمر.

ثالثا. الأهداف الإستراتيجية لإعادة هيكلة الشركات:

في ضوء الرؤية، لابد من العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأساسية المنسجمة مع الإستراتيجية الصناعية، وهي:

1. تحقق الشركات العامة التي تبقى مملوكة للدولة أرباحا اقتصادية.
2. تحقق الشركات العامة التي تحولت إلى القطاع الخاص أرباحا اقتصادية.
3. تعمل الشركات العامة المملوكة للدولة والتي تحولت إلى القطاع الخاص بموجب المؤشرات والمعايير الدولية، المحلية والأجنبية مقارنة بواقعها الحالي.
4. تصبح قيمة الاستثمارات في الشركات التي ستبقى مملوكة للدولة و الشركات التي تحولت إلى القطاع الخاص، أكبر من قيمتها الحالية.

رابعا. بعض التساؤلات الإستراتيجية؟؟؟:

س/ هل يُعتمد حساب الإرباح والخسائر في تقييم الشركات؟

ج/ انه حساب مهم ولكن احتسابه مشوه في الشركات، فهو لا يعطي صورة حقيقة إمام عوائق عمل الجانب الفني (مدخلات الإنتاج)، لأنه قد لا يبدو مؤشرا حقيقياً خاصة وان كلفة الوحدة المنتجة تحسب على أساس عدد العاملين المطلوب في إنتاجها (وهو مفترض) وليس على أساس العدد المضخم (الفائض) من العاملين (الموجودة في الواقع).

س/ مع افتراض كهرباء مستمرة (24) ساعة والتخلص من العمالة الفائضة، هل ستكون الشركات مجدية ومربحة؟

ج/ لاشك إن ذلك سيقلص كثيراً من الكلف التشغيلية إلا انه يحتاج إلى دراسة السوق ومعرفة القدرة التنافسية لمنتجات الشركات.. وهذا يحتاج إلى جهد كبير وخبرة.

س/ حتى بافتراض أن دراسة السوق بزوال العقبات المعيقة للإنتاج أثبتت أن الشركات مربحة وان منتجاتها الصناعية منافسة وكفوءة، هل ستبقى هذه الشركات عامة؟

ج/ كلا، لأن الدول اتجهت والأخرى متجهة لان تصبح حارسة ومنظمة وليست منتجة ولكن الأمر سيبدو أكثر جاذبية للمستثمرين وأكثر يسرا أمام متخذ القرار في جعلها شركات مساهمة.

س/ هل تزال العقبات ويجري الإصلاح ثم تبدأ الخصخصة أم على العكس نبدأ الخصخصة ثم تزال العقبات وتوفر البنى التحتية والتخلص من العمالة الفائضة؟

ج/ السير بخطين متوازيين، تعرض الشركات على دفعات وفق خطة مدروسة للاستثمار، والاكتتاب وبيع حصة الدولة سواء من خلال مستثمر استراتيجي آو من خلال البورصة، والشركات التي لا يقدم أليها المستثمر الآن تنتظر لحين تحسن وضعها بأجراء الإصلاحات لتكون جاذبة للمستثمرين.

خامسا. منهجية تقييم واقع الشركات العامة

ينبغي للنهج الأساسي لتقييم جدوى الشركات العامة التركيز على احتمال المقدرة المستقبلية (وليس الاستعداد الحالي فقط) لتكييف الشركة الناجحة لشروط اقتصاد السوق المفتوح مع تدخل حكومي محدود في التخطيط الاستراتيجي والتشغيل اليومي، وتعتمد جدوى الشركات في ظل ظروف السوقِ الاقتصادية على مجموعة من العواملِ التي تعمل سوية لتسَمح للشركات بتوَليد العوائد الكافيةِ لتغَطية جميعّ التكاليف والمصاريف، لتنَفيذ التزامات الشركات مع الدولة فيما يتعلق بالضرائب والدُفْعات الإلزامية الأخرى والدائنين، وخَلْق الثروةِ الإضافيةِ، التي قدَ يعاد استثمارها كليا او جزئيا في أعمال الابتكار والتوسّيع، و /أوَ استخدامها من قبل مالكي الشركات ، في اقتصاد السوق، ويعتمد عادة النجاح الاقتصادي والمالي للشركات على، قدرتهِا لتلَبيِة الطلبِ الحاليِ(أوَ لخَلْق طلب) فيما يتعلق بإنتاج السلع/

الخدمات، الجودة المطلوبة بالسعرِ المعقول، لتسَليم السلع/ الخدمات إلى الزبائنِ بطريقة مريحة لهم وفي بعَض الحالاتِ أيضا في تزَويد خدماتِ ما بعد البيع إلى الزبائنِ. لتكون الشركة قادرة على القيام بذلك بطريقة مستدامة وتنافسية، يجب أن تتوفر فيها ما يلي :

- أن تكون في قطاع يوفر لها احتياجاتها الحالية ولديه منظور لمزيد من التطوير.
- تمَتلكُ الموارد الكافية، التجهيزْ المستمر للمواد الأوليةِ بالجودة المطلوبةِ؛ معدات تشغيلية متطورة، صيانة مستمرة، معدات تشغيلية، الموارد المالية لدَعْم العمليات التجارية وتوسّيعِ العملِ، الموظفون المؤهلّون، المهارات (التقنية الإدارية، العمل) للتمكن من المنافسةِ.
- توفر للطاقةِ بشكل يسير وموثوق، خدمات صناعية، مواصلات واتصالات وبنى تحتية أخرى ذات العلاقة.
- ملتزمة بمتطلباتِ التشريعات والقوانين.
- تكون رائدة (أوَ على الأقل بتوافق مع) الابتكار التقني.

وسوف يعتمد في وضع الرؤية هذه على معيار حاكم لتقييم القدرات وأداءِ الشركات المملوكة للدولة وهو **مدى قدرتها على تغطية رواتب موظفيها حاليا، ومدى قدرتها على التطور مستقبلا** لتلبية متطلبات هذا المعيار، فضلا عن التركيز على مجالات التقييمِ ذات العلاقةِ ومنها طبيعة نشاط كل شركة ومدى الحاجة لان تبقى مملوكة للدولة من عدمه ومدى وجود قدرات تنافسية لها ومدى أهميتها في خلق التنمية وان تبقى ذراعاً تنفيذياً بيد الحكومة لمواجهة أزمات معينة أو أوضاع طارئة.

لقد سعى فريق الدراسة إلى تشكّيلُ قاعدة بيانات لمؤشرات مهمة يعتمد عليها في تصنيفِ ألشركات العامة لغِرض إعادة الهيكلة الناجحةِ.

اليوم في الحكومة الجديدة يجري العمل على معالجة التركة الثقيلة، حيث تم مجددا مفاتحة الوزارات التي لديها شركات عامة لتحديث البيانات بعد قرار مجلس الوزراء رقم (34) لسنة 2014، وقد طلب تقديم بيانات دقيقة وفقا لنموذج معلومات معد من قبل الفريق.

وتعتمد إعادة الهيكلة في الوقت الراهن على بعض العوامل وهي بالحقيقة تمثل قيودا في ذات الوقت لأنها تعيق الوصول إلى الهدف كما تواجه تحديات مختلفة مذكورة في أدناه:

- إعداد العاملين وتصنيفاتهم
- قيمة راس المال الثابت والمتداول بالقيمة الدفترية والحالية
- قيمة الإنتاج والمبيعات والطاقات الإنتاجية التصميمية والمتاحة والمستغلة
- تكاليف الإنتاج الإجمالية ومكوناتها.
- المركز المالي للشركات
- معلومات أخرى تخص نسب التأهيل والخصخصة وغيرها.

سادسا. ادوار جهات العمل لوضع وتنفيذ رؤية إعادة الهيكلة للشركات العامة:

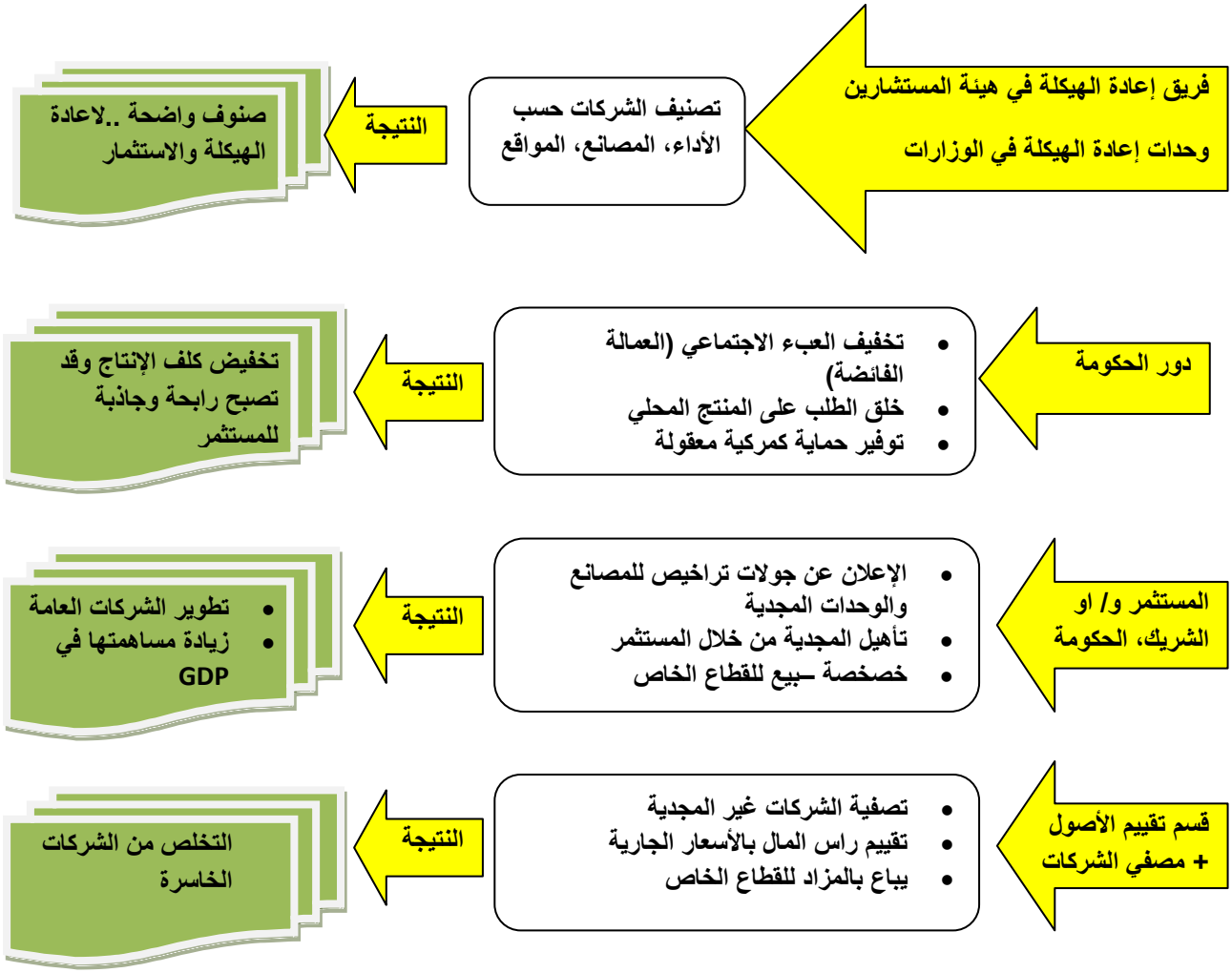

سابعا. التوصيات العامة التي تسري على جميع الشركات:

1. ضرورة وجود الرغبة السياسية والإرادة التنفيذية في إحداث تغيير للواقع الاقتصادي واتخاذ قرارات حاسمة،وهي متوافرة اليوم.
2. الشروع بإعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة ودراستها حالة بحالة، وتحويل ملكية أو أدارة بعضها إلى القطاع الخاص مع دور تنظيمي ورقابي للحكومة، ودور فاعل للقطاع الخاص، وتأتي هذه الدراسة لتحقيق هذه الأهداف.
3. تمكين الشركات من العمل وفق قانونها رقم(22) لسنة 1997 و إعادة تشكيل مجالس إدارة كفوءة تمارس مهامها المنوطة بها، بقصد إعطاء استقلالية لقرارات مجالس الإدارة في الشركات حيث لا تلجأ للوزارة إلا في أربعة أمور محددة في القانون وتكون الغلبة لمجلس الإدارة إذا أصر على راية.

4. إعفاء الشركات العامة من العمل وفق تعليمات العقود الحكومية عندما تتولى تنفيذ مقاولة لصالح الغير،لان تنفيذ المقاولة أو المتاجرة لصالح جهة مستفيدة (ولتكن الحكومة) كان قد خضع ابتداءاً لتعليمات العقود الحكومية وتمت الإحالة وفقا لذلك، وتكون الشركة المنفذة هي المسؤولة أمام الجهة المستفيدة سواء كانت عامة أم خاصة، فلماذا تكون الخاصة حرة في شراء مدخلات تنفيذ المقاولة بينما تجبر العامة على إتباع الروتين الطويل لتعليمات العقود الحكومية وتزداد عليها الكلف وتخسر الوقت أثناء التنفيذ أو تضطر إلى الاستعانة بمقاول ثانوي من القطاع الخاص للتخلص من هذا القيد، على أن تبقى تلك التعليمات ملزمة للشركات العامة فيما لو أجرت عمليات شراء أو تنفيذ مقاولة لنفسها من المال العام تظهر في زيادة رأسمالها.
5. إحداث زيادات كبيرة ومستدامة في الطلب الكلي (المحلي والخارجي) على المنتجات المحلية، وتوسيع الأسواق وتوجيه الطلب المحلي نحو الإنتاج المحلي.
6. توفير البنى التحتية اللازمة لتقليل الكلف الإنتاجية للشركات العامة وزيادة فرص الربحية فيها.
7. تطوير النسق التكنولوجي الموروث، مع ترسيخ تطبيقات قواعد حقوق الملكية الفكرية والمعرفة العلمية.
8. إيجاد محفزات لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية من خارج العراق إلى داخله.
9. الإصلاحات التشريعية لتحسين بيئة الإعمال وإيجاد هياكل مؤسسية حديثة.
10. تطبيق مؤشرات التنافسية الدولية كمعايير لتقييم الأداء الاقتصادي المستمر في الشركات
11. يجب توفير حماية معقولة للمنتج المحلي من خلال التعرفة الكمركية.
12. التوسع في تطبيقات مبادئ الحوكمة التي تضمن الارتقاء والابتكار والشفافية، وسيادة الوعي البيئي في كافة الشركات العاملة.
13. رفع العمالة الفائضة من على أكتاف الشركات وإحالتها الى الحكومة هو الإجراء الأنجع، لإزالة كلف غير ضرورية مما يوفر فرصا لتحقيق الربحية ويرشق الشركات ويجعلها جاذبة للمستثمرين ، وتدب فيها الحياة لتعمل وتربح، وعندها يمكن للحكومة أن تحصل على عوائد أرباح من الشركات بمقدار حصتها التي تبقى بعد التحول إلى شركات مساهمة، فضلا عن عوائد الضرائب المفروضة على الأوعية الضريبية التي سوف تتسع بعد هيكلة الشركات، كضرائب الإنتاج والمبيعات والدخول المتولدة، بما يغطي الأعباء الاجتماعية التي ستتحملها الحكومة ابتداءً وربما يفيض عن ذلك.
14. تسهيل إجراءات التخليص الكمركي للآلات والمعدات والمواد الأولية المستوردة من قبل الشركات العامة وكذلك الشركات الأجنبية الحاصلة على عقود شراكة مع شركات عامة في العراق.

استحداث مركز تنمية الأعمال في الوزارات :

ويهدف إلى استيعاب العمالة الفائضة في الشركات العامة التي تشرف عليها الوزارة لمرحلة زمنية محددة (2–3 سنوات) تتوافق مع مراحل تنفيذ منظومة علاج لوضع العمالة من خلال الآتي:

- تجميع العمالة الزائدة عن الاحتياج الفعلي الحالي في الشركات العامة وإعادة توزيعهم قطاعيا وجغرافيا بما يحقق زيادة إنتاجية العمل.
- الاستمرار بدفع كافة متطلبات وحقوق هذه العمالة من رواتب ومستحقات.
- تشجيع المنتسبين ممن تجاوزت أعمارهم عن الخمسين سنة وخدمتهم عن 15 سنة على الإحالة على التقاعد.
- إعادة تأهيل المنتسبين، بما يمكنهم من العمل في وظائف جديدة وحسب الحاجة المطلوبة.
- تشجيعهم للعمل مع القطاع الخاص مع قيام الحكومة بدفع نصف مرتباتهم لفترة زمنية.
- التنسيق مع المستثمرين والشركات العالمية والجامعات العراقية ومراكز البحث والتطوير وهيأة البحث والتطوير في وزارة الصناعة والقطاع الخاص بهدف تنمية الإعمال والتدريب.
- التنسيق مع إدارات المحافظات لمعرفة الاحتياجات الإدارية والفنية من الملاكات، وتلبية متطلبات المحافظات من هذه الكوادر و فرص العمل الجديدة الممكنة لهم.
- يمول المركز أنشطته من الموازنة العامة للدولة، على أن يوضع له سقف زمني لمعالجة وضع العمالة كي لا تبقى عبئاً على موازنة الدولة أو تبقى غير منتجة وغير خالقة للقيم المضافة في الاقتصاد.
- تنشئ المراكز وفقاً لصلاحية رئيس الوزراء.

الفصل الثاني

الواقع والحلول المقترحة

أولا. الشركات العامة لوزارة الصناعة والمعادن

مقدمة:

إنّ تنمية وتطور الصناعة الوطنية الذي ينتظره أصحاب المصلحة من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والجمهور يتطلب أن تتبنى الوزارات والمحافظات دوراً مسانداً ومتكاملاً مع وزارة الصناعة والمعادن وبنسق واحد لتحقيق التنمية الصناعية التي هي أساس ضروري لخلق فرص عمل جديدة بطرق مباشرة وغير مباشرة، وركيزة مهمة لتحسين مستوى المعيشة وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة وتنمية القطاع الخاص.

وانسجاماً مع خارطة طريق إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، تم وضع خطة لتنفيذ إعادة الهيكلة تتضمن المحاور الأساسية لعملية الإصلاح، وكما يأتي:

❖ **واقع الشركات وتصنيفها**

المعيار الأول: اعتماد الرواتب كأساس للتصنيف (بمعنى قدرة الشركات على تحمل رواتب منتسبيها) يبلغ عدد الشركات في وزارة الصناعة والمعادن (71) شركة منها (20) شركة في المناطق الساخنة لم تتوفر بيانات محدثة عنها، مما أعتمد في التحليل على بعض بيانات العام الماضي، علماً أنّ إجمالي عدد العاملين في كافة الشركات هو بحدود(146) إلف منتسب، ويمكن تصنيف هذه الشركات على النحو الآتي:

1. الصنف الأول :الشركات (المجدية جداً):

وهي الشركات التي لها القدرة على الاستمرار في عملها وتحقيق الأرباح, ويمكنها تغطية رواتب موظفيها بنسبة 100%، وعددها (12) شركة يوضحها الجدول رقم (1)الآتي:

ت	اسم الشركة	الرواتب المدفوعة لكل من عامي 2012 و2013 (مليار دينار)	عدد العاملين
1	السمنت العراقية	28	4062
2	السمنت الشمالية	26	3136
3	الأسمدة الجنوبية	18	3259
4	الأسمدة الشمالية	14	1299
5	العز	12	1077
6	التصميم	5	467
7	الفحص الهندسي	4	497
8	نظم المعلومات	1	140
9	ديالى	25	2837
10	التصاميم	10	691
11	صناعة السيارات	33	2654
12	الصمود	15	1541
	المجموع	191	21660

أ. هناك (6) ألاف من العاملين تجاوزت أعمارهم الخمسين سنة ولدى أغلبهم خدمة تجاوزت (15) سنة، أي بنسبة 28% من إجمالي العاملين، كما يوجد في هذه الشركات أكثر من (1000) منتسباً يعملون بأجر يومي.

ب. نتيجة الظروف الطارئة في سنة 2014 من عدم أقرار الموازنة وتوقف الكثير من المشاريع الاستثمارية وما يرافقها من ضغوط انكماشية تنعكس حتماً في نشاط هذه الشركات، فضلاً عن تعرض البلد إلى اعتداء كبير في النصف الثاني من السنة، مما جعلها تتراجع وتضطر إلى الاقتراض من المصارف لدفع الرواتب، كما رافق ذلك تحول أراضي شاسعة من العراق إلى مناطق ساخنة الأمر الذي فأقم من خسائر هذا الشركات. إلا أنها تبقى شركات واعدة ولديها القدرة على الاستمرار حتى لو بقيت مملوكة للدولة.

وأن تمكين القطاع الخاص من الدخول والمشاركة في ملكيتها من خلال الأسهم أو في إدارتها عبر عقود الشراكات المختلفة سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها ويؤدي بالتبعية إلى زيادة فرص الربح فيها.

2. <u>الصنف الثاني : الشركات المجدية :</u>

وهي الشركات التي يمكن أن تغطي رواتب موظفيها وتتحول من خاسرة الى رابحة إذا ما توفرت لها بعض الإجراءات الإصلاحية المتعلقة بتخفيض الكلف وزيادة الإنتاجية وحماية منتجاتها المحلية من المنافسة الشديدة للمنتج الأجنبي. وحسب هذا التصنيف يكون عددها (10) شركات كما مبين في الجدول رقم (2)الآتي :

ت	اسم الشركة	عدد العاملين	المساهمة في رواتب العاملين (مليار دينار)			
			2012	نسبة المساهمة	2013	نسبة المساهمة
1	الزوراء	621	5	%44	9	%94
2	الفوسفات	3296	18	%37	29	%94
3	ابن ماجد	1319	4	%84	13	%93
4	التحدي	526	4	%33	6	%90
5	الفارس	1177	6	%50	12	%90
6	السمنت الجنوبية	5060	54	%12	62	%97
7	التنمية الصناعية	206	0.7	%65	2	%98
8	الرضوان	645	0	%0	6	%96
9	الكرامة	1556	3	%76	13	%95
10	الربيع	1052	0	%0	2	%85
	المجموع	15458	101	%40	154	

أ. بحدود (3000) من العاملين تجاوزت أعمارهم الخمسين سنة ولدى أغلبهم خدمة أكثر من 15 سنة، ومن بينهم أكثر من (1000) منتسب يعملون بأجر يومي. أي أن نسبة كبار السن مع الإجراء اليومين ممن يمكن أحالتهم على التقاعد آو أعادة توزيعهم بحدود 26% من أجمالي العمالة في هذه الشركات. معنى ذلك أن الأجور المدفوعة للعمالة ممكن أن تتأثر بنفس النسبة أو اقل بقليل وليكن 20% فانه سوف يوفر مبلغا بحدود (30) مليار دينار تقريبا من الرواتب المدفوعة للموظفين، الأمر الذي ينعكس إيجابا في تخفيض الكلف الكلية وزيادة فرص الربح لدى الشركات.

ب. واضح من الجدول أن هذه الشركات غطت 40% من رواتب موظفيها في عام 2012 وكادت ان تبلغ الهدف المخطط 100% عام 2013 ، رغم انه مؤشر جيد على أمكانية هذه الشركات للتطور وتطوير إنتاجيتها، ولكنها أصبحت في وضع ضعيف جدا في سنة 2014 لنفس الأسباب التي ذكرت أنفاً. علماً أن مؤشر تغطية رواتب الموظفين ليس هو المؤشر الوحيد في الحكم على الوضع الاقتصادي والمالي للشركات إلا أنه مؤشر مهم في ظل ما يواجهه العراق من عجز مالي والحاجة إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتخفيف العبء المجتمعي.

3. <u>الصنف الثالث : الشركات المقترح عرضها للاستثمار:</u>

وهي عشرون شركة صناعية لم تستطع تغطية رواتب موظفيها الا بنسب متفاوتة مابين ال 20 – 60 % خلال عام 2013 مع حدوث تحسن بنسبة 40% عن عام 2012 يوصى بعرضها للاستثمار من خلال جولات تراخيص تتصف بالشفافية والوضوح بعد أجراء تقييم لأصولها الثابتة ومجوداتها المتداولة بالأسعار الجارية، وهي كما مبينة في الجدول رقم (3) الآتي:

ت	اسم الشركة	عدد العاملين	المساهمة في رواتب العاملين (مليار دينار)			
			2012	نسبة المساهمة	2013	نسبة المساهمة
1	الأدوية سامراء	3369	16	%55	17	%60
2	التعدينية	829	2	% 37.5	5	%60
3	الأدوية نينوى	1910	9	%55	6	%100
4	الكهربائية	3003	14	%40	17	%50
5	الشهيد	1336	5	%40	7	%50
6	المنظومات	710	3	%33.5	4	%50
7	اور	4019	16	%40	20	%50
8	الفداء	991	3	%30	4	%50
9	الفرات	1680	3	%20	6	%40
10	الاخاء	2545	9	%27.5	13	%40

11	الكبريت	1343	6	%40	6	%40
12	المنصور	633	2	% 35	3	%30
13	نصر	2868	9	% 25	10	%40
14	ابن سينا	672	2	% 25	2	%25
15	الميكانيكية	3161	5	%12.5	11	%25
16	الرشيد	928	0	%0	3	%25
17	صلاح الدين	1627	5	% 25	5	%25
18	الحراريات	707	1	%25	1	%25
19	البتروكيمياوية	3974	0	%0	11	%25
20	النهروان	1587	0	%0	2	%20
	المجموع	37,872	110	%28	153	%38

أ. من بين العاملين يوجد أكثر من (8600) من العاملين تجاوزت أعمارهم الخمسين سنة ولدى أغلبهم خدمة أكثر من 15 سنة، ومن بينهم (769) منتسباً يعملون بأجر يومي. أي أن نسبة كبار السن مع الإجراء اليومين ممن يستحقون الاحالة على التقاعد آو أعادة توزيعهم بحدود 29% من أجمالي العمالة في هذه الشركات.

معنى ذلك أن الأجور المدفوعة للعمالة ممكن أن تتأثر بنفس النسبة أو اقل بقليل وليكن 20% فانه سوف يوفر مبلغاً تقريبياً بحدود (79,2) مليار دينار من الرواتب المدفوعة للموظفين والبالغة (396) مليار منها (153) مليار دينار مدفوعة من الشركات ذاتياً و(243) مليار دينار مقترضة من المصارف، الأمر الذي ينعكس إيجابا في تخفيض الكلف الكلية وزيادة فرص الربح لدى الشركات.

ب – هذا الصنف من الشركات كان يتحمل (28%) من رواتب الموظفين في سنة 2012 كمتوسط وحصل تحسن في أداء هذه الشركات في سنة 2013 حيث أصبحت بإمكانها تغطية (35%) من رواتب موظفيها كمتوسط، وجاءت في المراتب الأولى من التغطية، (أدوية سامراء 60%، والتعدينية 60%، وأدوية نينوى 100% بعد أن أحيلت للاستثمار في عام 2013.

إلاّ أن هذه الشركات هي الأخرى قد تراجع أداؤها في سنة 2014 متأثرة بنفس الأسباب التي ذكرت أنفاً، وتوقفت حدود التغطية عند 20% من رواتب الموظفين لعموم هذه المجموعة من الشركات والتي يمكن أن تكون واعدة وجاذبة للمستثمرين بعد تأهيلها من قبل المستثمرين لعدم أمكانية تحمل نفقات التأهيل من قبل الحكومة.

4. الصنف الرابع :الشركات العامة غير المجدية:

وهي الشركات التي لا تغطي ألا جزءً صغيراً من رواتب موظفيها يبينها الجدول (4) الآتي:

ت	اسم الشركة	عدد العاملين	المساهمة في رواتب العاملين (مليار دينار)			
			2012	نسبة المساهمة	2013	نسبة المساهمة
1	الطارق	777	0	%5	1	%15
2	ذات الصواري	949	0	%0	1	%15
3	الالبان	4281	3	%10	3	%10
4	البطاريات	1875	0	%0	2	%10
5	الكندي	761	0	%0	1	%10
6	الالبسة الجاهزة	4253	4	%10	4	%10
7	الصوفية	3616	4	%10	4	%10
8	الزيوت النباتية	4229	2	%5	4	%10
9	القطنية	2723	0	%0	3	%10
10	ابن الوليد	1307	0	%0	1	%10
11	الجلدية	3869	2	%5	2	%8
12	التبوغ والسكائر	2160	4	%10	1	%5
13	النسيجية/ حلة	6059	0	%0	2	%5
14	المنسوجات/واسط	3504	0	%0	2	%5
15	السكر	1617	1	%5	1	%5
16	عقبة بن نافع	1297	0	%0	0	%5
17	بدر	1638	0	%0	0	%5
18	جابر بن حيان	436	0	%0	0	%5
	المجموع	45347	20	%3 ,3	32	%8,5

أ. يتضح أن هذه الشركات في سنة 2013 غطت (32) مليار دينار فقط من أجمالي رواتب موظفيها البالغ (417) مليار دينار أي بنسبة (7.8)% وفيها شركات غير مجدية، وإنّ عملية تأهيلها تستوجب مبالغ طائلة فضلا عن أنها غير جاذبة للمستثمرين، كما أن المكائن والآلات هي الأخرى مندثرة كونها خارج العمر الإنتاجي في الغالب.

ب. يعمل في هذه الشركات أكثر من (45) ألف منتسباً من بينهم أكثر من (13) ألف منتسب تجاوزت أعمارهم خمسين سنة ولديهم خدمة أكثر من 15 سنة، أي بنسبة 30% من أجمالي منتسبي هذه الشركات كما يعمل في هذه الشركات أكثر من (770) منتسب يعملون بأجر يومي.

5. <u>الصنف الخامس :الشركات غير المجدية تماماً:</u>

وهي الشركات التي لا تغطي أي جزء من رواتب موظفيها وتعتمد بنسبة 100% من مبالغ الرواتب بالكامل على ما يدفع من وزارة المالية أو ما تأخذه من قروض من المصارف يبينها الجدول (5) الآتي:

ت	اسم الشركة	عدد العاملين	مبالغ الرواتب المدفوعة من وزارة المالية 2013 (مليار دينار)
1	الورقية	3907	42
2	الإنشائية	6011	55
3	السجاد اليدوي	683	5
4	تبوك	502	5
5	المطاطية	1480	14
6	الإطارات	2403	26
7	الإسناد الهندسي	833	6
8	الحديد والصلب	5531	58
9	الزجاج والسيراميك	2432	19
10	النعمان	715	7
11	الحضر	538	5
المجموع		25035	242

أ. بلغ أجمالي رواتب هذه الشركات عام 2013 ما مجموعه (242) مليار دينار تغطى بالكامل من وزارة المالية, ولذلك فهي شركات خاسرة تماماً وغير مجدية وتحتل شركة الحديد والصلب المرتبة الأولى بسبب حجم الرواتب للموظفين البالغ (58) مليار تليها الشركة الإنشائية (55) مليار وهكذا بقية الشركات.

ب. يعمل في هذه الشركات (25) ألف منتسب من بينهم أكثر من (8,2) ألف منتسب ممن تجاوزت أعمارهم 50 سنة ولديهم خدمة أعلى من 15 سنة، أي إن نسبتهم أعلى من 32% من أجمالي المنتسبين.

❖ **المعيار الثاني: التقييم الاقتصادي للشركات**

في ضوء ما تضمنته كل من خارطة الطريق لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة المنسجمة مع الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة والإستراتيجية الصناعية وخطة التنمية الوطنية 2013-2017 التي أكدت على أهمية اعتماد الإمكانات المتاحة والميزات النسبية الهادفة إلى زيادة المحتوى الصناعي المحلي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الصناعي الإجمالي وتوليد فرص عمل جديدة وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تحسين بيئة الإعمال، أجرت وزارة الصناعة والمعادن دراسة تحليلية لتصنيف الشركات العامة وفقاً لاستمارة تقييم لهذا الغرض (ملحق رقم 6) اعتماداً على أدائها المالي والاقتصادي وقدرة منتجاتها على المنافسة والدخول في الأسواق مع إمكانية خلق قدرة تنافسية في تصدير بعض منها وفرص تطوير الإنتاج والموارد البشرية المؤهلة في تلك الشركات.

صنفت الدراسة هذه الشركات اعتماداً على مؤشرات ومعايير إلى فئات ضمن نسب مئوية تقديرية، كما أن الدراسة ميزت بين حالتين عند التقييم وهي :

أ. **عند بقاء العمالة الزائدة في هذه الشركات ظهرت نتائج التصنيف وفقاً للجدول (6) الآتي:**

يظهر الجدول ثلاث مجاميع مصنفة وفقا لقدرة نشاطها الاقتصادي وأهمية منتجاتها وفق تدرج مئوي، فكانت 36 شركة دون 50% وهي في الغالب ذات الشركات التي لم تكن مجدية وفق المعيار الأول الخاص بتغطية الرواتب، و19 شركة متوسطة الأداء بين 50-69 % و14 شركة هي في الغالب ذاتها التي كانت مجدية في معيار تغطية الرواتب.

الشركات موزعة على الفئات وفقاً لتدريج مئوي		
دون 50%	50- 69 %	70 – دون 100%
البترو كيمياوية، الزجاج، جابر بن حيان، الفداء	الصمود، المنصور، العز	السمنت الشمالية
الربيع، الورقية، الفرات، الألبان، إطارات النجف	الألبسة الجاهزة، ديالى	السمنت العراقية، الزوراء
الحراريات، التبوغ، السكر، الحديد والصلب	الكهربائية، صلاح الدين	السمنت الجنوبية
الصوفية، نسيجية/واسط، نسيجية/حلة	أدوية نينوى، التعدينية	ابن ماجد، الرضوان
القطنية، ذات الصواري، الزيوت، ابن الوليد	التصاميم، المنظومات	أور، كبريت المشراق
الجلدية، البطاريات، الإخاء، الإسناد الهندسي	الإنشاء الصناعي، الكرامة	الشهيد، الأسمدة الجنوبية
النعمان، المطاطية، بدر، عقبة بن نافع	ابن سينا، التحدي	الفحص والتأهيل
السجاد اليدوي، الكندي، الرشيد، النهروان	نصر، نظم المعلومات	الفارس، الفوسفات
الميكانيكية، تبوك، الإنشائية، الطارق	أدوية سامراء، السيارات	الأسمدة الشمالية
36 شركة	19 شركة	14 شركة

ب. <u>بافتراض رفع العمالة الزائدة (الوضع المقترح):</u>

أما عند استبعاد العمالة الزائدة، والتركيز على الأهمية النسبية لكل شركة على الأمد القصير والمتوسط، فسوف تبقى 12 شركة فقط دون 50% ويرتفع عدد الشركات المجدية إلى 31 شركة في درجة 50–69% و 26 شركة تعبر إلى فئة المجدية جدا(70–100%) وبذلك يظهر تقييم آخر ينتج عنه تصنيف جديد لا يختلف كثيرا عن نتائج المعيار الأول الخاص بتغطية الرواتب وكما يعرضه الجدول (7) الآتي:

الشركات موزعة على الفئات وفقاً لتدريج مئوي		
دون 50%	50- 69 %	70 – دون 100%
جابر بن حيان، تبوك	الصمود، المنصور، الزجاج، الفداء، الإنشائية	السمنت الشمالية
الورقية، الكندي	الربيع، الفرات، الألبان، إطارات النجف	السمنت العراقية، الزوراء
التبوغ،، الحديد والصلب	الكهربائية، صلاح الدين، الحراريات، السكر	السمنت الجنوبية, البترو كيمياوية، العز، ديالى
البطاريات، النهروان	، الصوفية، نسيجية/واسط، نسيجية/حلة	ابن ماجد، الرضوان, الألبسة الجاهزة, أدوية نينوى، التعدينية
المطاطية، الإسناد الهندسي	الاستشارات، المنظومات, القطنية، ذات الصواري، الزيوت، ابن الوليد	أور، كبريت المشراق
بدر، عقبة بن نافع	الإنشاء الصناعي، الكرامة, الجلدية، الإخاء	الشهيد، الأسمدة الجنوبية
	النعمان، الرشيد	الفحص والتأهيل, ابن سينا، التحدي, نصر، نظم المعلومات
	السجاد اليدوي، الطارق	الفارس، الفوسفات, أدوية سامراء
	الميكانيكية	الأسمدة الشمالية، السيارات
12 شركة	31 شركة	26 شركة

الشكل يظهر تحسن المركز المالي للشركات باستبعاد العمالة الفائضة

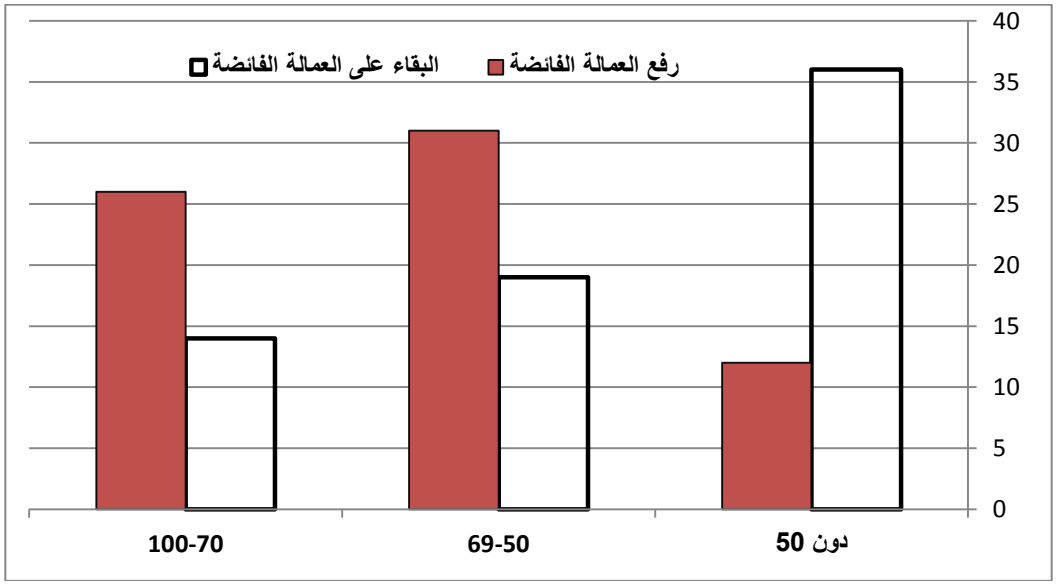

التوصيات والإجراءات الممكنة

أولا. توصيات تخص معيار القدرة على تغطية الرواتب:

1. العمالة:

- ضرورة مراجعة مدى الحاجة إلى الإجراء اليوميين البالغ عددهم أكثر من (3700) منتسباً لعدم وجود ضرورة حاكمة للإبقاء على تشغيل أجراء يوميين طالما أن الشركات تعاني من وجود أعداد كبيرة من العمالة ونسب استغلال الطاقة الإنتاجية متدنية.
- نوصى بتحويل (40) ألف منتسب من الشركات العامة ممن أعمارهم أكثر من (50) سنة إلى مركز تنمية الإعمال الذي يُقترح استحداثه في وزارة الصناعة والمعادن ليتولى مراجعة أوضاعهم وفق الآليات المقترحة التي سيعمل عليها، والاستفادة منهم بمشاريع جديدة بشراكة القطاع الخاص.

2. الطاقة الإنتاجية:

لا يمكن الاعتماد على نسب الطاقة الإنتاجية المستغلة إلى الطاقة الإنتاجية المتاحة في البيانات التي أرسلتها الشركات وذلك لأن بعضها غير منطقية, حيث نجد أن شركة العز العامة تستغل (289%) من الطاقة المتاحة وهي خاسرة, وشركة ابن الوليد تستغل (233%) وهي أيضا خاسرة, وكذلك الأمر لشركة الفداء بنسبة (212%) وهي أيضا خاسرة. وعليه سوف لن يعتمد هذا المؤشر في التحليل رغم إن العديد من الشركات كانت نسب استغلال الطاقة المتاحة فيها تتراوح بين 20-

30 %، مما يؤكد وجود عمالة زائدة لا تتناسب مع رأسمال الشركات، الذي هو في الغالب مكائن وآلات ومعدات خارج العمر الإنتاجي (مندثرة) ولم تجرى عليها عمليات الصيانة والتحديث منذ أمد طويل.

3. تنمية أعمال الشركات وزيادة إنتاجيتها:

أ. العمل على تحسين إنتاجية الشركات المجدية جداً (الواردة في الجدول رقم1) من خلال عمليات التأهيل التي ستقوم بها الحكومة ومن خلال جذب المستثمرين وتطوير النسق التكنولوجي الموروث كي ينعكس إيجابا في زيادة إنتاجية تلك الشركات وربحيتها بالتبعية.

ب. استبعاد العمالة الفائضة من الشركات المجدية التي عرضت في الجدول رقم (2) وتخفيف العبء عنها، الأمر الذي يتيح لها فرصة أفضل للنجاح والاستمرارية ويشجع المستثمرين أكثر للقدوم إليها.

4. جولات التراخيص:

أ. عرض مصانع الشركات التي وردت في الجدول (3) للاستثمار ضمن جولات تراخيص يعلن عنها في وقت محدد بعد أن تعد العروض ويتم تقييم أصولها بالأسعار الجارية من قبل وزارة الصناعة والمعادن وبأشراف لجنة عليا تشكل لهذا الغرض في رئاسة الوزراء.

ب. عرض الشركات التي وردت في الجدول رقم (4) للبيع بالكامل للقطاع الخاص (الأجنبي /أو العراقي) باعتبارها شركات غير مجدية مع تخفيف شروط البيع وتقليل العمالة من خلال تحويل (13.7) إلف منتسب ممن هم بسن أعلى من (50) سنة ولديهم خدمتهم أعلى من 15 سنة إلى مركز تنمية الإعمال وتسريح (770) من الأجراء اليوميين. ويفضل ان يتم ذلك في جولات تراخيص ثانية بموعد آخر، على ان يتم تقييم الأصول وفق الأسعار الجارية بالتعاون مع قسم تقييم الأصول في وزارة المالية آو الاستعانة باستشاري وإعداد العروض المطلوبة لعمليات البيع.

5. الشركات العامة غير المجدية تماماً:

يوصى بتصفية الشركات المبينة في الجدول رقم (5) عدا الشركة العامة للحديد والصلب المحال أغلبها حاليا إلى الاستثمار على أن يتم تحويل إجمالي العمالة فيها والبالغ أكثر من (25) ألف منتسب إلى مركز تنمية الإعمال، وتحال الشركات بقرار من مجلس الوزراء إلى مصفي الشركات في وزارة التجارة للقيام بتصفيتها وفق قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997، ويفضل ان يتم ذلك بأسلوب تدريجي بعد أجراء تحليل كامل للإمكانات المادية والبشرية المتوافرة فيها وكذلك أسلوب التعامل مع العمالة.

6. مسؤولية الحكومة:

- خلق الطلب على المنتجات الوطنية لشركات وزارة الصناعة والمعادن،من خلال الأتي :

– تفعيل شبكة الترابطات الأمامية والخلفية (المخرجات والمدخلات) مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية في الوزارات والمحافظات والقطاع الخاص وخاصة باستخدام المدخلات الزراعية في

الصناعات الغذائية واستخدام مدخلات مخرجات شركات وزارة الصناعة كمدخلات في شركات وزارة الكهرباء وهكذا.

- إحلال المنتجات الوطنية المطلوبة محل الاستيرادات أي توجيه طلب المؤسسات الأمنية من مختلف المستلزمات نحو الإنتاج شركات التصنيع العسكري وشركات وزارة الصناعة (البدلات العسكرية، الأحذية العسكرية، الاعتدة والأسلحة الخفيفة وكذلك مستلزمات شركات المقاولات من مواد أولية من المنتوج المحلي لشركات وزارة الصناعة.
- التوجه نحو زيادة نسبة المحتوى الصناعي المحلي) وزيادة القدرة على خلق القيم المضافة وتقليل الاعتماد على المنتوج الأجنبي في الصناعة

- تمكين الشركات من العمل وفق معايير تجارية وتنافسية، وهذا يعني تحريرها من قيود تعليمات العقود الحكومية عند ممارستها تنفيذ المقاولات التي ترسي عليها أو القيام بعمليات المتاجرة أو عمليات الإنتاج والتصميم لصالح مستفيد ما، حكومي كان أم قطاع خاص، أسوة بالإعمال والمقاولات التي تناط بشركات القطاع الخاص.
- توفير حماية معقولة للمنتج المحلي، حكومي كان أم خاص بغية تمكين المنتج المحلي من المنافسة مع المنتج الأجنبي من خلال تطبيق قانون التعرفة الكمركية وتغير النسب الواردة في جدول التعرفة حسب المادة(2) أولا من القانون رقم 22 لسنة 2010 (لمجلس الوزراء بناء على طلب من وزير المالية الاتحادي تعديل الرسم الكمركي المنصوص عليه في جدول التعرفة الملحق في الأحوال الطارئة لضرورة اقتصادية ونقدية تستدعي اتخاذ إجراءات الحماية المعاملة بالمثل).
- اعتماد أسلوب دعم المخرجات لبعض الصناعات وأسلوب تشجيع الصادرات لبعض الصناعات التي للعراق ميزة نسبية في إنتاجها وكذلك تفعيل صندوق دعم الصادرات.

ثانيا. <u>توصيات تخص نتائج التقييم الاقتصادي وأهمية النشاط</u> :

أظهر هذا المعيار وفق التقييم الاقتصادي نتائج مماثلة إلى حد ما مع نتائج التقييم وفق المعيار الأول الخاص بتغطية الرواتب بعد افتراض رفع المعالة الفائضة عنها كما في الجدول رقم (7)، حيث كانت كالآتي:

1. شركات فئة دون درجة 50% وعددها 12 أداؤها ضعيف وفق هذا المعيار وأغلبها خاضعة للتصفية وفق الإجراءات المماثلة ضمن التصنيفات في الجداول الخمسة الخاصة بمعيار (إمكانية الشركات في تغطية رواتب موظفيها) كونها شركات غير مجدية.
2. شركات فئة درجة(50–69) (بالجدول 7) وعددها (31) شركة يُوصي بإعادة النظر ببعضها الخاضع لإجراء التصفية المقترح على الشركات في جدول رقم (5) حسب معيار تغطية الرواتب

وهي (الإنشائية، السجاد اليدوي، الإطارات، النعمان)، ويمكن أن تستثنى من التصفية وتذهب للاستثمار، مع التصنيف في الجدولين (3 و 4).

3. شركات مجدية حسب التصنيف الاقتصادي وأهمية النشاط وهي من فئة درجة 70-100 (بالجدول 7) وعددها (26 شركة) ، وهي أصلا تقع في الجدول رقم (1) وفق معيار تغطية الرواتب أيضا، فتبقى خاضعة للإجراءات المقترحة المبينة إزاء كل تصنيف حسب نفس المعيار.

- **<u>الملاحق</u>**

ملحق رقم (1) يعرض أسماء مصانع الشركات (المجدية جداً) ومواقعها بين المحافظات

ت	الشركات	اسم المصنع	المحافظة
1	الشركة العامة لصناعة السيارات	معامل تجميع وصنع السيارات	بابل
		معمل تجميع الحافلات متنوعة الإحجام	بابل
		معامل صنع وتجميع الشاحنات والأبدان متنوعة الإحجام وعجلات محورة ومسحوبات وصهاريج	بابل
		معمل المنتجات غير القياسية	بابل
2	الشركة العامة للتصاميم وتنفيذ المشاريع	تقوم الشركة بأعمال المقاولات في مجالات تصميم المشاريع وتنفيذها بواسطة الإشراف على الشركات المتخصصة بذلك	
3	الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي	- كما في الشركة أعلاه - معمل الخباطة المركزية	
4	الشركة العامة للسمنت الشمالية	معمل سنجار	الموصل
		معمل بادوش التوسيع	الموصل
		معمل بادوش الجديد	الموصل
		معمل بادوش القديم	الموصل
		معمل حمام العليل القديم	الموصل
		معمل حمام العليل الجديد	الموصل
		الورشة المركزية	الموصل
5	الشركة العامة للسمنت العراقية	معمل كبيسة	الانبار
		معمل فلوجة	الانبار
		معمل القائم	الانبار
		معمل كركوك	كركوك
6	الشركة العامة لنظم المعلومات	شركة خدمات معلوماتية	

7	الشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي	شركة خدمات علمية صناعية	
8	شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية	مصنع المسبك الثقيل/ خط صب	بغداد
		مصنع الطرق المغلق	بغداد
		مصنع الكرينات الجسرية	بغداد
		مصنع الطرق الحر	بغداد
		مصنع الهياكل والأبراج	بغداد
		مصنع الغلونة	بغداد
		مصنع الدرفلة	بغداد
		مصنع الصب المستمر	بغداد
		مصنع الطرق الدوار	بغداد
		مصنع العلامات المرورية	بغداد
9	شركة العز العامة	معمل الاجهزة والمعدات الفنية الامنية	بغداد
		معمل انتاج الاجهزة الالكترونية والحاسبات	بغداد
		معمل انتاج الطاقة النظيفة	بغداد
		معمل انتاج مطافيء الحريق	بغداد
		مصنع بغداد للأثاث	بغداد
		معمل المعدات الكهربائية والمولدات	بغداد
		معمل انتاج القابلوات	بغداد
	شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية	معمل انتاج محولات التوزيع المختلفة	ديالى
		معمل انتاج محولات القدرة المختلفة	ديالى
		معمل المراوح	ديالى
		معمل المقاييس الكهربائية والالكترونية	ديالى
		معمل الشمعات	ديالى
		معمل الاركون (داخل مركز الشركة)	ديالى
		معمل المكواة	ديالى
		معمل السباكة الدقيقة	ديالى
		معمل القابلو الضوئي	ديالى
11	الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية	مصانع الاسمدة	البصرة
12	الشركة العامة لصناعة الاسمدة الشمالية	مصانع الاسمدة	صلاح الدين

ملحق رقم (2) يعرض أسماء مصانع الشركات المجدية ومواقعها حسب المحافظات

ت	الشركة	اسم المصنع	المحافظة
1	الشركة العامة للسمنت الجنوبية	معمل انتاج سمنت الكوفة	النجف الاشرف
		معمل أنتاج سمنت النجف	النجف الاشرف
		معمل أنتاج سمنت المثنى	المثنى
		معمل أنتاج سمنت السماوة	المثنى
		معمل أنتاج سمنت أم قصر	البصرة
		معمل أنتاج سمنت كربلاء	كربلاء المقدسة
		معمل أنتاج سمنت السدة	بابل
		معمل أنتاج النورة	كربلاء المقدسة
2	الشركة العامة للفوسفات	معامل أنتاج الاسمدة الفوسفاتية	الأنبار
3	المديرية العامة للتنمية الصناعية	مجمعات صناعية	بغداد، البصرة، ذي قار
4	شركة ابن ماجد العامة	مصنع السلام/ تصنيع الوحدات البحرية والنهرية والاوعية الضغطية	البصرة
		مصنع الوفاء/ تصنيع انابيب المضخات العائمة والهياكل والمقاطع الحديدية والجسور	البصرة
		مصنع النصر/ تصنيع خزانات النفط والغاز	البصرة
		مصنع المبادلات/ تأهيل وتصنيع المبادلات الحرارية والاوعية الضغطية الثقيلة	البصرة
5	شركة الرضوان العامة	أعمال مقاولات	بغداد
6	شركة الزوراء العامة	معمل الجهد الواطيء/ لوحات جهد واطيء وصناديق تشغيل المولدات والمحولات والانارة	بغداد
		معمل الجهد المتوسط/ محطات كهربائية ثانوية متنقلة ومنظومات جهد متوسط والمحطات الصندوقية المجمعة	بغداد
		معمل منظومات القدرة/ شاحنات البطاريات، مجهزات القدرة، منظومة الحماية الكاثولية	بغداد
		معمل الوحدات الالكترونية/ بطاقات الكترونية، علامات ارشادية ودلالة، محولات	بغداد

		هوائية، محولا تيار، خط طلاء	
		معمل السيطرة المؤتمتة/ منظومات سيطرة	بغداد
		ورشة المولدات الكهربائية وانتاج مولدات الكهرباء	بغداد
7	شركة الفارس العامة	معمل المعدات الهندسية الثقيلة/ تصفية مياه ومعدات هندسية	بغداد
		معمل وحدات تصفية المياه وتصنيع الهياكل	بغداد
		معمل الالواح المفردة/ اعمال تسقيف الكرفانات والورش	بغداد
8	شركة الكرامة العامة	معمل الكرامة	بغداد
		خط لحام	بغداد
		خط تجميع مياكنيكي	بغداد
		ورشة تجميع الكترونية حسب الطلب	بغداد
		خط انتاج كرفانات	بغداد
		خط فحص مختبري	
9	شركة الربيع العامة	معمل انتاج اعمدة مدورة	بغداد
		معمل انتاج محولات صندوقية	بغداد
		معمل انتاج صناديق كهربائية	بغداد
		معمل اعمال كهربائية متنوعة	بغداد
10	شركة التحدي العامة	معمل صنع ملفات محركات الجهد العالي	بغداد
		معمل انتاج اسلاك نحاسية معزولة	بغداد
		معمل انتاج مجهزات القدرة	بغداد
		معمل انتاج محولات التيار والفولتية	بغداد
		معمل انتاج منظومات حماية بيئية	بغداد
		معمل تجميع معدات كهروميكانيكية	بغداد

ملحق رقم (3) مصانع الشركات التي تعرض للاستثمار ومواقعها بحسب المحافظات

ت	الشركة	اسم المصنع	المحافظة
1	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية/ سامراء	مصنع بغداد	بغداد
		تسويق العامرية	بغداد
		مركز ابن سينا	بغداد
		مشروع بابل	بابل
		مركز ابن البيطار	بغداد
		الأدوية البيطرية	بغداد
		مركز أبحاث الرازي	بغداد
2	الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/ نينوى	مصنع ادوية نينوى	نينوى
		مصنع المحاليل الوريدية	نينوى
3	الشركة العامة لصناعة الحراريات	معمل طابوق	الانبار
		معمل مواد حرارية	الانبار
		معمل طابوق بوكسايتي	الانبار
		معمل طابوق متوسط وعالي الالومينا	الانبار
4	الشركة العامة لكبريت المشراق	معمل الكبريت	نينوى
		معمل الشب	نينوى
5	الشركة العامة للصناعات التعدينية	معمل صنع اللباد بأنواعه	بغداد
		معمل المنتجات الاسفلتية	بغداد
		معمل المضافات الخرسانية	بغداد
		معمل انتاج كاربيد الكالسيوم ومسحوق الالمنيوم	بغداد
		معمل المحاليل الملحية	بصرة
		مملحة السماوة	المثنى
6	الشركة العامة للصناعات الميكانيكية	معمل المعدات والآلات الزراعية/ ساحبات، الات زراعية... الخ	بابل
		معمل منظومات الري بالرش	بابل
		معمل تصنيع المستلزمات وقطع الغيار	بابل
		معمل السباكة	بابل

		معمل الهياكل	بابل
7	الشركة العامة للصناعات الكهربائية	معمل المحركات (مبردة... الخ)	بغداد
		معمل انتاج المكيفات	بغداد
		معمل انتاج المحولات الكهربائية	بغداد
		معمل محركات الجهد الفائق وتصليح المحركات	بغداد
		معمل المصابيح والنيون	بغداد
8	الشركة العامة للمنظومات	منظومات معلوماتية	بغداد
9	شركة ابن سينا العامة	معمل النايتروجين	بغداد
		معمل فوسفات الصوديوم	بغداد
		معمل مانع التأكل	بغداد
		معمل مزيل الدهون	بغداد
		معمل مزيل التكلس	بغداد
		معمل المنظفات	بغداد
10	شركة الاخاء العامة	مصنع ابن الهيثم/ صمام قنينة الغاز	الأنبار
		مصنع الامين/ انابيب معدنية وCO_2	الأنبار
		مصنع العامر/ خزانات ومحطات تصفية المياه	الأنبار
		مصنع الشهداء/ بدن قنينة الغاز	الأنبار
		معمل الكرافيت/ بدون مكائن	الأنبار
11	شركة الرشيد العامة	اعمال مقاولات وتدوير النفايات	بابل
12	شركة الشهيد العامة	خط الانابيب والقضبان	الانبار
		معمل السباكة	الأنبار
		معمل التشكيل	الأنبار
		معمل الاسلاك	الأنبار
13	شركة الفداء العامة	معمل المنظومات الهيدروليكية والهوائية والكهربائية	بغداد
		معمل المخمدات	بغداد
		معمل المعدات التخصصية الهيدروليكية	بغداد
		معمل انتاج الكرفانات	بغداد
14	شركة الفرات العامة	المصانع الكيمياوية/ كلور، صودا كاوية، حوامض	بابل

	للصناعات الكيمياوية	مصنع الأكياس	بابل
		مصنع النشا والدكسترين	بابل
15	شركة المنصور العامة	معمل الأوكسجين	بغداد
		معمل الاركون	بغداد
		معمل الهيدروجين	بغداد
		معمل النتروجين	بغداد
		معمل الماء الصالح للشرب	بغداد
		معمل الماء المقطر	بغداد
		معمل تصنيع وتجميع المكونات الالكترونية	بغداد
		معمل تصنيع وتجميع ألواح الطاقة الشمسية	بغداد
16	شركة اور العامة	معمل الاسلاك المنزلية	ذي قار
		معمل القابلوات الكهربائية والهاتفية	ذي قار
		معمل رقائق الالمنيوم	ذي قار
		معمل اسلاك اللف	ذي قار
17	شركة صلاح الدين	معمل الاعمدة الكهربائية	صلاح الدين
		معمل المعدات الكهربائية المتنوعة	صلاح الدين
		معمل العبوات البلاستيكية	صلاح الدين
18	شركة نصر العامة للصناعات الميكانيكية	مصنع الهياكل	بغداد
		مصنع المسبك	بغداد
		مصنع الاختام	بغداد
		مصنع ذو الفقار/ التشغيل الميكانيكي	بغداد
		مصنع الاختام	بغداد
		مصنع الكرينات الجسرية	بغداد
19	شركة النهروان	اعمال مقاولات	بغداد
20	الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية	معامل أنتاج الحبيبات والكلور وال pvc والاغطية الزراعية	البصرة

محلق رقم (4) مصانع الشركات غير المجدية ومواقعها حسب المحافظات

ت	الدائرة	اسم المصنع	المحافظة
1	الشركة العامة لصناعة البطاريات	معمل بابل 1/ بطاريات سائلة	بغداد
		معمل بابل 2/ بطاريات سائلة	بغداد
		معمل النور/ بطاريات جافة	بغداد
		معمل مسبك الرصاص	بغداد
2	الشركة العامة لصناعة السكر	معامل أنتاج السكر	ميسان
		معامل أنتاج السكر و الخميرة	نينوى
3	الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة	مصانع الغزل والنسيج	نينوى
		معمل أنتاج الألبسة	نينوى
		محلج قطن كركوك	كركوك
		معمل أنتاج الحفاظات	نينوى
		معمل خياطة برطلة	نينوى
		مشروع القطن الطبي	نينوى
4	الشركة العامة للتبوغ والسكاير	معامل بغداد لإنتاج السكائر والشخاط	بغداد
		معمل النصر لإنتاج السكائر	بغداد
5	الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية	مصنع الرشيد/ سمن، زيت، منظفات	بغداد
		مصنع الفارابي/ مطبعة	بغداد
		مصنع المأمون/ منظفات، معاجين حلاقة واسنان	بغداد
		مصنع الامين/ صوابين	بغداد
		مصنع الامام علي الهادي لانتاج الزيوت والصابون والمنظفات	ميسان
		مصنع المنصور/ معاصر بذور	صلاح الدين
		المركز الوطني للتعبئة والتغليف	بغداد
6	الشركة العامة للصناعات الجلدية	مصانع أنتاج الاحذية والمنتجات الجلدية	بغداد
		مصنع الدباغة	بغداد
		مصانع أنتاج الاحذية	النجف الاشرف
7	الشركة العامة للصناعات الصوفية	معمل أنتاج الاقمشة والبطانيات الحرية	بغداد
		معمل أنتاج السجاد الميكانيكي	بغداد
		معمل تصنيع قطع الغيار	بغداد
		معمل الكاظمين لانتاج الاقمشة	بغداد
		معمل فتح	بغداد
		معمل الغزول	بغداد

		معمل غسل الاصواف التاجي	بغداد
		معمل نسيج الناصرية	ذي قار
8	الشركة العامة للصناعات القطنية	مصنع النسيج	بغداد
		مصنع الضماد الطبي	بغداد
		معمل خياطة بغداد	بغداد
		معمل خياطة عنة	الانبار
9	الشركة العامة للصناعات النسيجية / حلة	مصنع نسيج الحلة	بابل
		معمل الالبسة الرجالية	النجف الاشرف
		مصنع نسيج الديوانية	الديوانية
10	الشركة العامة لمنتوجات الالبان	معامل البان	بغداد
		مصنع البان	الديوانية
		مصنع البان	نينوى
11	شركة ابن الوليد العامة	موقع الخضراء/ تأهيل محطات الطاقة الكهربائية	بغداد
		موقع النهضة/ انشاء هياكل حديدية	بغداد
		موقع الكاظمية/ صيانة الاليات	بغداد
		موقع ابو غريب/ تاهيل محطات الطاقة	بغداد
12	شركة الطارق العامة	مبيدات زراعية	بغداد
13	شركة الكندي العامة	معمل انتاج مطافي الحريق	بغداد
		معمل انتاج الكامرات الرقمية	بغداد
		معمل انتاج منظومات تحسين القدرة	بغداد
14	شركة بدر العامة	اعمال مقاولات	بغداد
15	شركة جابر بن الحيان العامة	اعمال مقاولات	نينوى
16	شركة ذات الصواري العامة	مصنع انابيب المجاري الصحية	بغداد
		مصنع الجهاد/ بولي استر، نوفولاك، رزن	بغداد
		مصنع الالياف الزجاجية	بغداد
		مصنع الصوف الصخري	بغداد
		مصنع ذات الصواري	بغداد
		مصنع الاحبار	بغداد
17	شركة عقبة بن نافع العامة	اعمال مقاولات	بغداد
18	شركة واسط العامة للصناعات النسيجية	مصنع الغزل والنسيج	واسط
		مصنع الحياكة	واسط

ملحق رقم (5) مصانع الشركات غير المجدية تماماً ومواقعها حسب المحافظات/ (تصفى)

ت	الشركة	اسم المصنع	المحافظة
1	الشركة العامة لصناعة الإطارات	معامل صنع الاطارات	النجف الاشرف
		معمل المنتجات المطاطية	النجف الاشرف
2	الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك	معمل الألواح الزجاجية	الأنبار
		معمل السيليكات والصمغ	الأنبار
		معمل الأواني المنزلية	الأنبار
		معمل القناني الزجاجية	الأنبار
		معمل إنتاج الصحيات	الأنبار
		معمل كاشي الجدران	الأنبار
		معمل كاشي الأرضيات	الأنبار
3	الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي	تنفيذ أعمال تصاميم المشاريع وتنفيذها بالمقاولات	بغداد
4	الشركة العامة للسجاد اليدوي	مصنع سجاد وبسط	نينوى
		مصنع سجاد وبسط	بابل
		مصنع سجاد وبسط	بابل
		مصنع سجاد وبسط	كركوك
		مصنع سجاد وبسط	الأنبار
		مصنع سجاد وبسط	الأنبار
		مصنع سجاد وبسط	ذي قار
5	الشركة العامة للحديد والصلب	معمل انتاج الانابيب الحديدية/ محال للاستثمار	البصرة
		معمل الدرفلة/ محال للاستثمار	البصرة
		معمل الانابيب الحديدية المغلفة/ محال للاستثمار	البصرة
6	الشركة العامة للصناعات الإنشائية	معمل الكاشي البلاستيكي	ميسان
		معمل الانابيب البلاستيكية وملحقاتها	بغداد
		معمل طابوق	بغداد
		معمل طابوق	بغداد
		معمل طابوق	بغداد

		معمل طابوق	الديوانية
		معمل طابوق	بابل
		معمل طابوق	واسط
		معمل طابوق	ديالى
		معمل ثرمستون	بغداد
		معمل تصنيع الأدوات	بغداد
		معمل رخام ابي غريب	بغداد
		معمل ألاعمدة والهياكل	بغداد
		ورشة تصليح النقليات	بغداد
		مقلع رمل	كربلاء المقدسة
		مقلع حصى	بغداد
		معمل أعمدة	نينوى
		معمل الهياكل الكونكريتية	كربلاء المقدسة
7	الشركة العامة للصناعات الورقية	معمل أنتاج الورق	البصرة
		معمل أنتاج الورق	ميسان
		معمل أنتاج المستلزمات المدرسية	بغداد
8	الشركة العامة للصناعات المطاطية	معامل أنتاج الاطارات	الديوانية
9	شركة الحضر العامة	محولة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	صلاح الدين
10	شركة النعمان العامة	منظومات ري، اغطية زراعية، اجزاء بلاستيكية ومعدنية	بغداد
11	شركة تبوك العامة	معمل اسفلت مطور	بغداد

ملحق رقم (6) استمارة التقييم الاقتصادي للشركات

	مؤشرات ومعايير	الدرجــة
الأداء المالي ويشمل :		40
• تقييم الإيرادات نسبة إلى المصاريف للعمالة الفعالة • نسبة تحمل الرواتب بالنسبة للعمالة الفعالة	20 20	
تقييم المنتجات والخدمات وتشمل :		25
• القدرة على المنافسة • قدرة الشركة على الدخول في أسواق ومنتجات جديدة	15 10	
التسويق والمبيعات ويشمل :		20
• القدرة على التصدير مستقبلاً • فرص تغطية الشركة لحاجة السوق المحلي	10 10	
تطور الإنتاج أو الخدمات ويشمل :		10
تطور الإنتاج بالنسبة للسنة الماضية	10	
الموارد البشرية وتشمل :		5
امتلاك الشركة للملاكات المؤهلة في الاختصاص	5	
المجموع الكلــي		100

الشركات العامة لوزارة الكهرباء

المقدمة :

لدى وزارة الكهرباء (24) شركة عامة ممولة ذاتياً، حسب البيانات التي زودتنا بها الوزارة في كتابها (66170) في 2014/11/16، أربعة منها تقع في المناطق الساخنة وبذلك تعذر توفر البيانات عنها وهي (أنتاج الطاقة الكهربائية المنطقة الشمالية، أنتاج الطاقة الكهربائية في صلاح الدين، نقل الطاقة الكهربائية المنطقة الشمالية، وتوزيع كهرباء الشمال) ،والجدول أدناه بين واقع الشركات الأخرى.

أولا. واقع شركات وزارة الكهرباء :

1. غيرت الوزارة تسمية الشركات العامة إلى مديريات عامة وهو خلاف القانون الذي أسست على أساسه.
2. (20) شركة من بين (24) شركة قيد التحليل يعمل فيها بحدود (83) ألف منتسب منهم (12.5) ألف منتسب ممن تجاوز عمر (50) سنة ولديه خدمة أكثر من (15) سنة، ومنهم أيضا (8.4) ألف يعملون بأجر يومي، وتتشبث الشركات بحجم العمالة فقد أجابت معتبرة العدد الكافي لتشغيل الشركة هو نفسه العدد الكلي الحالي وهذا خلاف الواقع.
3. القيمة الدفترية لرأسمال الشركات بحدود (6.4) ترليون دينار وهي قيمة تاريخية متعرضة للتآكل السعري لا تعبر عن حقيقة راس المال وسوف تكون بقيمة اكبر بكثير فيما لو حصل تقييم للأصول وفقاً للقيمة السوقية الحالية.
4. الطاقة الإنتاجية المستغلة تمثل بحدود 80% من إجمالي الطاقة الإنتاجية كمتوسط للشركات، وهذه تؤشر وجود استغلال ناقص لرأس المال لأسباب تتعلق بالمشاكل الفنية والإدارية وانخفاض مهارة العمل رغم وجود عمالة فائضة، إذ عادة ما تصنف صناعة الكهرباء من الصناعات كثيفة راس المال وليست كثيفة العمل، وهي الآن لديها كم كبيرة من العمالة لا يمثل وجودها مزيجا امثلا مع بقية عناصر الإنتاج، بدليل تدني إنتاجية عوامل الإنتاج فأصبحت الشركات خاسرة.
5. جميع الشركات قيد التحليل هي شركات (خاسرة) كما يظهر الجدول أدناه، حيث يتبين بوضوح كونها اقترضت بحدود (792.6) مليار دينار لدفع رواتب العاملين فيها.

كما يظهر الجدول أدناه :

ت	اسم الشركة العامة	العمالة			الانتاج ورأس المال		الموقف المالي	
		العدد الكلي	الخدمة>15 العمر>50	باجر يومي	نسبة الطاقة المستغلة إلى المتاحة	قيمة رأس المال الدفترية بالمليار	خاسرة ام رابحة	المبالغ المقترضة للرواتب (بالمليار)
1	انتاج الطاقة الكهربائية المنطقة الوسطى	7557	1685	221		885	خاسرة	54
2	انتاج الطاقة الكهربائية الفرات الاوسط	4678	539	330	74%	492	خاسرة	62
3	انتاج الطاقة الكهربائية البصرة	4205	242	668	80%	917	خاسرة	39
4	انتاج الطاقة الكهربائية في الناصرية	2503	445	322	80%	496.2	خاسرة	20
5	نقل الطاقة الكهربائية لمنطقة الفرات الاعلى	1885		39	94%	485		
6	نفل الطاقة الكهربائية الفرات الاوسط	1466	176	32	119%	465.7	خاسرة	14
7	نقل الطاقة الكهربائية لمنطقة الوسطى	3110	314	70	71%	311.4	خاسرة	34.3
8	نقل الطاقة الكهربائية المنطقة الجنوبية	2566	352	8	97%	132.6	خاسرة	28
9	توزيع كهرباء الوسط	7557	1685	221		885	خاسرة	54
10	توزيع كهرباء الصدر	5651	451	320	94%	156.3	خاسرة	3.5
11	توزيع كهرباءالرصافة	4529	912	356	80%	418	خاسرة	42
12	توزيع كهرباء الكرخ	5808	944	768	74%	615.2	خاسرة	76
13	توزيع كهرباء الفرات الاوسط	6383	1763	14	70%	1.018	خاسرة	202
14	توزيع كهرباءالجنوب	12169	1814	3905	97%	1.5	خاسرة	0.8
15	مشاريع انتاج الطاقة	4375	309	800			خاسرة	42
16	مشاريع نقل الطاقة الكهربائية	3103	496			45	خاسرة	25
17	مشاريع الانتاج الغازية	3112	106	331		11	خاسرة	51
18	فحص الورش والفنية	835	74	20	83%	28.9	خاسرة	0.02
19	التشغيل والتحكم	1020	117			8	خاسرة	28
20	التدريب وبحوث الطاقة	468	77	4		31.7	خاسرة	17
	المجموع	82,980	12501	8429		6386.5		792.62

ثانياً. <u>التوصيات والإجراءات الممكنة</u>:

1. <u>الإصلاح الهيكلي</u>:

أن شركات وزارة الكهرباء مؤسسة وفق قانون رقم (22) لسنة 1997 بوصفها وحدات اقتصادية تعمل وفق معايير (الربح /والخسارة) وهي ليست دوائر حكومية خدمية ممولة مركزياً، وعليه نوصي بالاتي:

أ. إعادة تسميتها (شركات) وليست (مديريات) حيث أطلق هذا الاسم لغرض دفع الرواتب مركزياً والقيام بالتعيينات دون ضوابط اقتصادية، رغم إن المعلومات الواردة من هذه الشركات تؤشر على أنها (تمويل ذاتي) وعليه فإن هذه التسمية غير قانونية ولابد من أعاده الحالة إلى نصابها الصحيح.

ب. إعطاء الشركات حق تسعير خدماتها مثلما يحق للشركات التي تزودها بالوقود والمدخلات الأخرى حق تسعير منتجاتها، وذلك لان جزءً كبيراً من سوء الإدارة والضبابية في حفظ الحقوق واحتساب القيم المضافة ناجم عن تعود مؤسسات الدولة على التفريط في حقوق بعضها اتجاه البعض الآخر بحجة إنها (من الدولة إلى الدولة) وفي ظل هذه الهلامية تصبح البيئة مناسبة لكل الممارسات المتمثلة بعدم ضبط الحسابات وتعاظم حقول (المصروفات الأخرى) على حساب حقول (المصروفات المصنفة محاسبياً)، كما تكون هذه البيئة مدعاة للاتكال والتناحر وعدم تحديد المسؤولية وتعلقها بجهة بعينها، فتسود وتستمر حالة سوء الإدارة وسوء الإنتاج واستمرار الخسارة.

ج. ربما تختار الدولة أن تكون داعمة للجمهور من خلال (أسعار مدعومة) ولكن يجب إن لا تنقل الدولة هذه المسؤولية الاجتماعية إلى الشركات العامة لأنها (وحدات اقتصادية) ويجب إن تشتري الحكومة مخرجات الشركات العامة بالسعر السائد وهي من تتحمل هامش الدعم ويدفع من قبل الحكومة نيابة عن الجمهور، حتى وان كانت الحكومة (مالكة) للشركات العامة، فان ذلك لا يعطيها الحق بالمنطق الاقتصادي ان تنقل مسؤولياتها الاجتماعية على اكتاف مؤسسات اقتصادية فتختلط مع المسؤوليات الاقتصادية (مسؤولية الشركات العامة) وتودي الى ضعف وتراجع المسؤوليتين معا لان ذلك يخلط الأوراق ويعزز من ظواهر سوء الإدارة والهدر بالمال العام.

د. يحق لمجالس الإدارة في الشركات العامة بعد تفعيلها أن تنظر في مصلحتها بتعظيم الربح من خلال فتح المجال للاستثمار الخاص أو عقد الشراكات وسيكون ذلك حافزاً مهماً لتحسين الأداء لان لها نسبة معلومة من الإرباح وفق قانون الشركات.

2. حل مشكلة العمالة الفائضة:

أ. نقل العاملين ممن لديهم خدمة أكثر من (15 سنة) وتجاوزت أعمارهم خمسين سنة، وهم بحدود (12,5) ألف منتسب إلى مركز تنمية الأعمال المقترح إنشائه، ويستثنى منهم فقط (10%) يتم اختيارهم وفق معايير مهنية عالية وحيادية بحيث تكون للشركات حاجة ماسة لخدماتهم.

ب. النظر في إمكانية تسريح (الإجراء اليوميين) من العمل والبالغ عددهم (8,4) ألف وقيام الموظفين الفنيين بممارسة أعمالهم الفنية المحددة في درجاتهم الوظيفية، حيث تبين لدينا إن هؤلاء لا توجد حاجة فعلية لهم، وإنما هنالك إحلال لهؤلاء محل منتسبين آخرين معينين على الملاك الدائم ويترفعون عن العمل الفني والإدارة متساهلة في متابعة وتقييم عملهم، ولذلك فان الأجراء يقومون بأغلب أعمال التشغيل للمحطات والأعمال الفنية الأخرى، بل وحتى بعض العاملين بعقود يمتنع عن الأعمال الفنية وارتداء بدله العمل والتمسك بالإعمال الإدارية والورقية والإشراف على الإجراء اليوميين.

3. تفعيل الإنتاجية:

أ. الشروع بأجراء تقييم لرأس المال والأصول الثابتة بالأسعار السوقية وذلك لإظهار الشركات بقيمتها الحقيقية التي تجذب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول معها بشراكات حقيقية تحقق الإرباح، ونعتقد إن قسم (تقييم الأصول) الذي استحدث في وزارة المالية لهذا الغرض، يستطيع القيام بهذه المهمة بالتعاون مع استشاري أجنبي رصين لإعطاء المصداقية للتقييم.

ب. التحول إلى شركات مساهمة مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وفق خطة مدروسة والتوقيت المناسب ويصبح الجمهور حاملاً لأسهمها ومالكاً لجزء من أصولها فتعاد الثقة بين الجمهور وبين وزارة الكهرباء ومؤسساتها بالشكل الذي يسهل فرض أسعار جباية معقولة لوحدات الكهرباء وخاصة في شركات الإنتاج حيث يمكن اعتماد أسلوب الاستثمار المشترك أيضاً (IPP)، فيما تبقى شركات النقل حكومية وشركات التوزيع يمكن التعاقد مع شركات تجارية من القطاع الخاص تتولى عملية البيع للجمهور.

ج. اعتماد أسلوب الجباية الالكترونية وفق أساليب الدفع الحديثة (سمارت كارت) لاختصار الجهد والوقت وتقليل الكلف.

د. تسوية المديونية الحالية للشركات التي لها والتي عليها تجاه الغير وفق نظام التصفير المتقابل وفتح صفحة جديدة بنظام جديد.

الشركات العامة لوزارة النفط

المقدمة

لدى وزارة النفط (18) شركة عامة ممولة ذاتياً وحسب البيانات التي زودتنا بها الوزارة في كتابها 36341 في 4/12/ 2014 واحدة منها تقع في منطقة ساخنة وبذلك لم تتوفر بيانات وافية عنها وهي (شركة مصافي الشمال/ بيجي) والجدول أدناه يوضح واقع الشركات المبين كالأتي :

أولا. واقع شركات وزارة النفط :

1. (16) شركة من بين إل(17) شركة قيد التحليل يعمل بها بحدود (143,5 ألف) منتسباً منهم من تجاوز عمرة خمسون سنة ولديه خدمة أكثر من 15 سنة بحدود (86 ألف) وكذلك بينهم (9,8) ألف يعملون بأجر يومي، بعض الشركات عندما سئلت عن حجم العمالة المطلوبة فعلا لتشغيل طاقاتها الإنتاجية المتاحة تشبثت بنفس العدد الكلي الحالي وبعضها خفضت الرقم بحدود معقولة.
2. القيمة الدفترية لرأس مال الشركات بلغ أكثر من (7) ترليون دينار، وهي قيمة تاريخية لا تعبر عن حقيقية راس مال هذه الشركات خاصة وان هنالك إعمال صيانة واعادة تأهيل وتوسعات كبيرة حصلت في القطاع النفطي رصدت لها مبالغ كبيرة في الموازنة العامة للدولة ولذلك فان الشركات العامة في وزارة النفط تحتاج إلى إعادة تقييم الأصول الثابتة والمتداولة بالأسعار الجارية للوقوف على راس المال الحقيقي لها.
3. الطاقة الإنتاجية المستغلة فعلاً من الطاقة المتاحة إل (14) شركة كانت بحدود (84,7%) كمتوسط، وهذا معدل معقول نظراً للظروف التي يمر بها البلد علماً أن بعض الشركات لم توفر هذه المعلومة.
4. جميع الشركات قيد التحليل هي شركات رابحة كما يظهر في الجدول أدناه باستثناء شركة واحدة وهي (الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة) والتي لم تتجاوز نسبة الطاقة المستغلة فيها إلى الطاقة الإنتاجية المتاحة (32%) بالإضافة إلى أنها اقترضت من المصارف لدفع رواتب العاملين فيها بحدود (26,5) مليار دينار، علماً أن هذه الشركة كانت ضمن شركات وزارة الصناعة وألحقت بوزارة النفط.
5. يمثل إجمالي الرواتب المدفوعة لشركات النفط إلى إجمالي النفقات الكلية بحدود (39%) وهو مؤشر يعد كبيراً.
6. إن ربحية الشركات الستة عشر المذكورة آنفاً ليست نتاج عمل الشركات على أساس اقتصاد السوق وحساب الكلف، بل إن ربحها مخطط سلفاً ومضمون من ريع النفط ومضمن في موازناتها التشغيلية لذلك فإنه لا يعكس كفاءة الأداء للنشاط التجاري الرئيسي لها.

ت	اسم الشركة العامة	العمالة			الإنتاج ورأس المال		الموقف المالي		نسبة الرواتب الى اجمالي النفقات	نتيجة النشاط الرئيسي للشركة (مليار دينار)
		العدد الكلي	الخدمة > 15 العمر > 50	بأجر يومي	نسبة الطاقة المستغلة الى المتاحة	قيمة رأس المال الدفترية بالمليار	خاسر ام رابح	المبالغ المقترضة للرواتب بالمليار		
	شركات وزارة النفط									
1.	شركة نفط الجنوب	28276	4784	2986	100%	532.4	رابحة	لا يوجد	15.9%	145.7
2.	شركة غاز الجنوب	5319	1040	156	96%	1.142	رابحة	لا يوجد	21.5%	44.7
3.	شركة مصافي الجنوب	7211	1429	1220	100%	663.7	رابحة	لا يوجد	27.45	64.4
4.	الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة	2490	408	16	32%	3.962	خاسرة	26.5	77%	(27.3)
5.	شركة نفط نفط ميسان	5258	655		104%	126.4	رابحة	لا يوجد	49.4%	138.764
6.	شركة تعبئة الغاز	7042	1231	15		543.3	رابحة	لا يوجد	32.7	126.39
7.	شركة مصافي الوسط	7916	1520	1206	62%	740.5	رابحة	لا يوجد	32.4%	123.2
8.	شركة خطوط الانابيب النفطية	8593	1123	382	57%	917.64	رابحة	لا يوجد	69.6%	105.8
9.	شركة غاز الشمال	3003	663	لايوجد	84%	39.5	رابحة	لا يوجد	39.37%	48.20
10.	شركة نفط الشمال /شركة عامة	13619	3091	695	96%	424	رابحة	لا يوجد	54.9%	127.510
11.	شركة نفط الوسط	2036	240	10	92%	2.105.8	رابحة	لا يوجد	22.9%	78.28
12.	شركة تسويق النفط	300	57			175.2	رابحة	لا يوجد	26.04	41.52
13	شركة الحفر العراقية	6970	1382	817	68%	991.30%	رابحة	لا يوجد	44%	34.8%
14.	شركة المشاريع النفطية	7289	921	758		160.7	رابحة	لا يوجد	61.8%	25.276
15.	شركة الاستكشافات النفطية	3257	508	1344	95%	264	رابحة	لا يوجد	51%	48.8
16.	شركة ناقلات النفط العراقية	423		2	58%		رابحة	لا يوجد	32.6%	19.33
17.	شركة توزيع المنتجات النفطية	23689	6300	222	100%	4.334.3	رابحة	لا يوجد	5.2%	1553.4
18.	شركة مصافي الشمال(بيجي)	10862	10	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد		لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المجموع		143553	86112	9829		7060.80				

ثانيا. <u>التوصيات والإجراءات الممكنة:</u>

1. **<u>الإصلاح الهيكلي</u>:**

أن شركات وزارة النفط مؤسسة وفق قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وهذا يعني أنها وحدات اقتصادية يفترض أن تعمل وفق معايير (الربح – الخسارة) وعليه نوصي بالاتي :

أ. طالما أن الشركات النفطية الخاصة بالاستخراج والإنتاج ذات بعد سيادي له حساسية وبعد اقتصادي كبير لذلك فأنها ستبقى مملوكة للدولة على الأقل في الأمد القصير والمتوسط.

ب. وفقاً لقانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 لابد من تفعيل دور مجالس الإدارة للشركات النفطية والحد من هيمنة قرارات الوزارة على قرارات مجالس الإدارة إلا في أمور معينة محددة بالقانون.

ج. تشجيع مجالس الإدارة في شركات التوزيع والحفر لاستقدام عقود مشاركة أو عقود تشغيل أو عقود خدمة أو مستثمر استراتيجي من اجل تمكين القطاع الخاص للولوج إلى هذه الأنشطة بغية خلق منافسة في سوق هذه الخدمات وجعلها تعمل بكفاءة والتخفيف عن كاهل الوزارة.

2. **<u>حل مشكلة العمالة الفائضة</u>:**

أ. معالجة العمالة الفائضة في بعض الشركات النفطية من خلال مركز تنمية الأعمال ويحق لإدارات الشركات استثناء أي منهم للشركة حاجة ماسة لخدماته وفق معايير مهنية عالية وحيادية.

ب. إعادة النظر في مدى الحاجة للأجراء اليوميين والبالغ عددهم (9,8) ألف عامل حيث لا يبدو أن هنالك حاجة حقيقية لنسبة كبيرة منهم ويمكن أن يتولى المتعاقدون وعددهم (11,4) ألف بالأعمال التي كانت تناط بالإجراء اليومين، وخاصة الأعمال الفنية واليدوية في مواقع العمل وإلزام الموظفين الفنين ممارسة الأعمال الفنية مباشرة.

3. **<u>تفعيل الإنتاجية للشركات</u>:**

- الشروع بأجراء تقييم لرأس المال والأصول الثابتة بالأسعار السوقية وذلك لإظهار الشركات بقيمتها الحقيقية التي تجذب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول معها بشراكات حقيقية تحقق الإرباح، وربما تستطيع وحدة (تقييم الأصول) الذي استحدث في وزارة المالية القيام بهذه المهمة بالتعاون مع استشاري أجنبي رصين لإعطاء المصداقية للتقييم.
- تحول بعض الشركات إلى شركات مساهمة (وخاصة شركات التوزيع) حيث يتم تسجيلها فيما بعد في سوق العراق للأوراق المالية ويصبح الجمهور حاملاً لأسهمها ومالكاً لجزء من

أصولها، فتتحقق الكفاءة في إيصال المنتجات للجمهور و يسهل فرض أسعار بيع معقولة لتلك المنتجات تقلل من هامش الدعم وتقضي على التهريب والسوق السوداء.

- التحول نحو اعتماد أسلوب الدفع الالكتروني في محطات الوقود والمشتقات الأخرى وفق أساليب الدفع الحديثة (سمارت كارت) لاختصار الجهد والوقت وتقليل الكلف، وتقليل الفساد.
- وفي هذا المقام نؤكد على توفير المستلزمات المادية والإدارية لتطبيق وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة.

الشركات العامة لوزارة النقل

المقدمة

لدى وزارة النقل (10) شركات عامة حسب البيانات الواردة بكتابيها ذي العدد 5839 في 2014/12/2 و 32395 في 2014/12/22، حول إعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة تبين ما يأتي:

أولا. واقع الشركات:

1. يعمل لدى هذه الشركات (36.9) ألف منتسب ومن ضمن هؤلاء المنتسبين (10.350) ألف منتسب تجاوزت أعمارهم (50) سنة وخدمتهم اكثر من (15) سنة أي أن نسبة هؤلاء المنتسبين إلى مجموع المنتسبين تقدر بحوالي (28%) أي أن ثلث الموظفين تقريبا تجاوزت أعمارهم 50 سنة وفي جانب آخر العمالة اليومية في هذه الشركات تقدر إعدادهم بحوالي ب (552) عاملا.
2. لم تتوفر معلومات عن نسبة الطاقة المستغلة إلى الطاقة المتاحة إلا من ثلاث شركات وهي شركة السكك الحديد التي كانت (43%) وشركة النقل البري وكانت (83%) وشركة موانئ العراق وكانت (100%).
3. قيمة رأس المال الدفترية لـ(8) شركات تقدر بحوالي (2) ترليون دينار تقريبا.
4. الوضع الحالي والمالي لهذه الشركات تبين من خلال البيانات أن (6) منها رابحة و(3) خاسرة والأخرى شركة رصد زلزالي وهي تمويل مركزي لا تعتبر شركة ولا تعمل وفق حسابات الربح والخسارة. والجدول أدناه يبين واقع الشركات :

ت	الشركات العامة لوزارة النقل	العمالة			الإنتاج ورأس المال		الموقف المالي2013		نسبة الرواتب الى اجمالي النفقات	عجز أو فائض * (مليار دينار)
		العدد الكلي	الخدمة > 15 العمر > 50	بأجر يومي	نسبة الطاقة المستغلة الى المتاحة	قيمة رأس المال الدفترية بالمليار	خاسر ام رابح	المبالغ المقترضة للرواتب بالمليار		
.1	السكك الحديد	7777	3000	162	%43	103	خاسرة	53.17	%80	(357)
.2	النقل البحري	1934	1011	24	لم توفر	297.3	رابحة	لا يوجد	%80,2	8516
.3	النقل البري	4016	لم توفر	8	%83	0.379	رابحة	لا يوجد	%81	34.4
.4	الرصد الزلزالي	518	215	6	=	لم توفر	لم توفر	لم توفر	لم توفر	لم توفر
.5	الطيران المدني	2151	1497	لا يوجد	لم توفر	لم توفر	خاسرة	96	%26	(74.9)
.6	الخطوط الجوية العراقية	3436	_-	_	_	16.19	رابحة	لا يوجد	%17	لم توفر
.7	نقل المسافرين والوفود	3735	612	1	لم توفر	286	خاسرة	65	%41	(103.4)
.8	إدارة النقل الخاص	2644	لم توفر	321	لم توفر	78.4	رابحة	لا يوجد	%75	7
.9	تنفيذ مشاريع النقل	559	88	27	لم توفر	74.7	رابحة	لا يوجد	%57	1416
.10	موانئ العراق	10130	3935	4	%100	223.6	رابحة	لا يوجد	%71	61
	المجموع	36900	10350	552	% 91	10009				

* بين قوسين يعني إنها عجز

ثانيا. <u>التوصيات والإجراءات الممكنة :</u>

1. توصية عامة بالإصلاح الإداري والتنظيمي لجميع الشركات خاصة الرابحة من اجل رفع مستوى الربح وتقليل التكاليف.
2. خصخصة الشركة العامة للنقل الخاص بكامل فروعها في المحافظات وتساهم الإدارات المحلية مع أجهزة الوزارة في إعداد عروض البيع لمجوداتها بأسلوب تنافسي وشفاف.
3. تبقى سكك الحديد والموانيء والخطوط الجوية والنقل البري لدى الدولة بوصفها ذات بعد سيادي يتعلق بالمنافذ الحدودية وإصدار المنفيست وغيرها، مع التأكيد على الإصلاح الإداري خاصة سكك الحديد التي هي من الشركات الخاسرة حسب البيانات الواردة ألينا، لأنه لا يعقل أن تبقى شركة لدى الدولة وهي مستمرة بالخسارة وتكون عبئا ماليا على ميزانية الدولة.
4. نوصي بتحويل شركة الرصد الزلزالي إلى دائرة حكومية بتمويل مركزي مع إصلاح إداري وتكنولوجي مع تقليل عدد منتسبيها لان نشاطها يمثل نشاط الحكومة وهو نشاط (خدمة عامة مجانية) لا تخص مستفيد معين ولا شريحة معينة مع سعيها لتوفير موارد عن الخدمات المقدمة للغير.
5. نوصي بنقل أو تحويل شركة نقل المسافرين والوفود إلى الاستثمار والقطاع الخاص، وهي شركة خاسرة حسب البيانات ويعمل فيها حوالي(3735) منتسباً، ولا يمكن أن تبقى هذه الحالة خاصة وأن نسبة الرواتب والأجور إلى أجمالي النفقات العامة تقدر بحوالي (41%) وهي نسبة عالية، وكذلك العجز في الشركة يقدر بحوالي (103,4) مليار دينار عراقي.
6. نوصي بإحالة شركة النقل البحري إلى القطاع الخاص وذلك لأنه نشاط يحتاج إلى شراء أسطول من السفن الحديثة لنقل البضائع ولا تتوفر إمكانية مالية لدى الدولة للقيام بذلك، فضلا عن كونه نشاط عادة ما يكون مملوكاً للقطاع الخاص ولا توجد ضرورة ببقاء القطاع الحكومي في مثل هذا النشاط.

الشركات العامة لوزارة الأعمار والإسكان

مقدمة:

لدى وزارة الأعمار والإسكان (ثمان) شركات عامة ممولة ذاتيا حسب البيانات التي وردت في كتاب الوزارة ذي العدد 27433 في 11/3/ 2014 وجميع الشركات خاضعة لبرنامج إعادة الهيكلة من قبل شركات استشارية أجنبية رصينة تم التعاقد معها ولازالت قيد تنفيذ العقد الذي تأخر بسبب الظروف الأمنية ، فضلا عن أن العقد يحتوي على جانب تنفيذي يتعلق بعملية تحويل الشركات (جميعها شركات مقاولات) إلى شركات مساهمة يمكن تسجيلها في سوق الأوراق المالية وفي حالة وجود توصية من الاستشاري بزيادة راس مالها بعد تقييم الأصول بالأسعار الجارية فعادة ما يتم التمويل من خلال الاكتتاب العام للجمهور لإعطاء الفرصة للقطاع الخاص بالولوج إلى هذه الشركات من حيث الملكية والإدارة. وتتضمن الرؤيا الحالية الآتي:

أولا: واقع شركات وزارة الأعمار والإسكان:

1. يعمل في هذه الشركات (13.7) ألف منتسب منهم (3.5) ألف منتسباً ممن تجاوزت أعمارهم (50) سنة ولديهم خدمة أكثر من 15 سنة، ومنهم أيضا (1.7) ألف منتسب يعملون باجر يومي، وإن شركة حمورابي العامة تضم اكبر عدد من المنتسبين وهي أيضا تضم اكبر عدد من الإجراء اليومين.
2. القيمة الدفترية لرأس المال لهذه الشركات بلغت (211) مليار دينار وهي لا تعبر عن واقع رأس مال الشركات ولذلك فان الشركات الاستشارية تقوم بعملية احتساب راس المال بالأسعار الجارية بوصف ذلك مطلب حقيقي لا يمكن من دونه إجراء عملية التحول إلى شركات مساهمة من دون القيام به لان ذلك يعبر عن القيمة الفعلية لرأس المال ويساهم في تحديد المركز المالي للشركات في سوق الأوراق المالية إمام المستثمرين.
3. الطاقة الإنتاجية المستغلة لهذه الشركات كمتوسط تتمثل بنسبة (80%) من أجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة رغم أن بعض الشركات لم تضع نسبة لهذا المؤشر، وان شركة حمورابي التي تضم اكبر عدد من العمالة لم تستغل من طاقتها الإنتاجية المتاحة سوى 58 %.
4. جميع الشركات ألثمان خاسرة كما يظهر من الجدول أدناه، فقد اقترضت مبالغ لدفع الرواتب بحدود (141,2 مليار دينار) لسنة (2013) وكانت شركة (سعد) العامة هي أكثر الشركات اقتراضاً لدفع الرواتب بحدود (32,7) مليار دينار تليها شركة الفاروق (30,3 مليار دينار).

5. متوسط النسبة المئوية للرواتب إلى أجمالي النفقات العامة في الشركات ألثمان بلغت (27.7%) كانت في المقدمة شركة المنصور العامة للمقاولات حيث بلغت نسبة الرواتب إلى إجمالي النفقات (96%).
6. ظهرت نتيجة النشاط الرئيسي سالبة للشركات كافة وهذا يعني أنها لا تمارس الأعمال والأنشطة التي أنشأت من اجلها بشكل جيد وكفؤ وكان أجمالي العجز لهذه الشركات لسنة 2013 في نشاطها الرئيسي (236.4) مليار دينار وكانت أعلى الشركات الخاسرة في نشاطها الرئيسي هي شركة المنصور العامة التي تشكل الرواتب معظم النفقات فيها حيث كان عجز النشاط بحدود(155.5) مليار دينار تليها شركة سعد العامة (25.4) كما يظهر في الجدول أدناه، علماً أن شركة المنصور وشركة أشور استطاعت أن تقلل عجز النشاط من خلال الإيرادات التحويلية (النشاط العرضي للشركة).

ت	اسم الشركة العامة	العمالة			الإنتاج ورأس المال		الموقف المالي		نسبة الرواتب الى اجمالي النفقات	نتيجة النشاط الرئيسي للشركة (مليار دينار)
		العدد الكلي	الخدمة > 15 العمر > 50	بأجر يومي	نسبة الطاقة المستغلة الى المتاحة	قيمة رأس المال الدفترية بالمليار	خاسر ام رابح	المبالغ المقترضة للرواتب بالمليار		
	شركات وزارة الأعمار والإسكان									
1.	المعتصم	1485	477	11	لم تتوفر	16,8	خاسرة	10,4	17%	-(1,15)
2.	المنصور	1459	143	143	لم تتوفر	8,48	خاسرة	12,9	96%	-(155,5)
3.	اشور	2123	970	254	100%	109,2	خاسرة	15,1	17%	-(7,27)
4.	سعد	710	90	35	-	5	خاسرة	32,7	19,3%	-(25,4)
5.	حمورابي	3083	95	1039	58%	48,4	خاسرة	13,3	15%	-(9,12)
6.	الفاروق	1185	423	128	-	8,77	خاسرة	30,3	24%	-(5,067)
7.	الرشيد	856	469	52	75%	5,5	خاسرة	2,75	19%	-(12,31)
8.	الفاو	2800	428	-	90%	8,9	خاسرة	23,8	15%	-(20,63)
9.	المجموع	13,701	3547	1662	80%	مليار211	خاسرة	141,2	27,75%	عجز(236,4)

ثانياً. <u>التوصيات والإجراءات الممكنة</u>:

1. <u>الإصلاح الهيكلي</u>:

إن هذه الشركات مؤسسة وفق قانون رقم (22) لسنة 1997 بوصفها وحدات اقتصادية تعمل وفق معايير (ربح – الخسارة) وهي ليست دوائر حكومية خدمية وعليه نوصي بالآتي:

أ. تمكين الشركات من العمل وفق مواد القانون وتفعيل دور مجالس الإدارة فيها.

ب. الأخذ بتوصيات الشركات الاستشارية وهي شركة (ارنست أند يونغ) وMP في ما يتعلق بإجراءات التحول إلى شركات مساهمة أو خلق نموذج للشركة المسيطرة الإستراتيجية (النوع الهجين) حسب تقرير أرنست اند يونغ أو اختيار أسلوب التحول من خلال تكوين شركة (قابضة) ويكون نموذج الأعمال للسيطرة الإستراتيجية ونموذج التشغيل حسب نوع العمل (تنفيذ وصيانة الطرق والجسور) مثلاً شركة أشور العامة للمقاولات الإنشائية.

ج. أما شركة المعتصم العامة للمقاولات الإنشائية فقد أوصى الاستشاري بتحويلها إلى شركة مساهمة تعمل وفق قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وكان اختيار شركة المعتصم نموذجاً (السيطرة الإستراتيجية النوع الهجين) .

د. دون الخوض بتفاصيل توصيات الاستشاري الأجنبي، فيفترض بوزارة الأعمار والإسكان الأخذ بهذه التوصيات والسيناريوهات المقترحة مأخذ الجد، علماً أن العقد الاستشاري بجزئه التنفيذي لا يمكن أن يكتمل ما لم تستجيب الوزارة والشركات قيد إعادة الهيكلة للقرارات الإجرائية التي يقترحها الاستشاري والتعاون المرن لتحقيق إجراءات التحول إلى شركات مساهمة، من خلال الاتفاق على احد الخيارات التي يقترحها الاستشاري.

هـ. بالنظر لوجود جهد هندسي كبير لدى هذه الشركات يمكن أن يستخدم في أوقات الأزمات والكوارث بصيغة (جهد حكومي) ولذلك نعتقد أن تبقى للدولة حصة في ملكية هذه الشركات أكثر من (25%).

2. <u>حل مشكلة العمالة الفائضة</u> :

أ. تشجيع العاملين ممن لديهم خدمة أكثر من (15 سنة) وتجاوزت أعمارهم خمسين سنة بالإحالة على التقاعد، وهم بحدود (3547) منتسب ويستثنى منهم فقط (10%) يتم اختيارهم وفق معايير مهنية عالية وحيادية في حالة وجود حاجة ماسة لخدماتهم في الشركات.

ب. يفترض أن تكون للشركات مرونة كبيرة في استخدام وتسريح العمالة بوصفها شركات مقاولات حيث تتوسع بالتشغيل عندما ترسي عليها عقود مقاولات وتقوم بتسريح وتقليص المشتغلين عندما لا تجد مقاولات مهمة للتنفيذ او يتقلص عملها عند الاقتراب من اكتمال المشاريع، وعليه نرى ضرورة أن توفر معظم العمالة فيها عن طريق العقود المؤقتة أو

الإجراء اليوميين مع الاكتفاء بعدد قليل من الموظفين الإداريين والمهندسين والفنيين على الملاك الدائم لضبط معايير العمل ولذلك يُوصي بفسخ عقود المتعاقدين البالغ عددهم لهذه الشركات (1975) منتسباً وفق خطة توقيتات مدروسة وتحويلهم إلى أجراء يومين وقت الحاجة.

3. **تفعيل الإنتاجية:**

أ. الأخذ بتوصيات الاستشاري الأجنبي في ما يتعلق بتنمية الإعمال و أيجاد الفرص المربحة وكيفية تقديم العروض وتسويق خدمات الشركات بالشكل الذي يجعلها تعمل وفق معايير تجارية وتحقق الإرباح.

ب. تفعيل العمل بنظم التكاليف في الشركات واحتساب الكلف الحقيقية للعمل وكلفة الوحدة الواحدة المقدمة من الخدمة وكلف تشغيل عناصر الإنتاج وغيرها من الحسابات والمؤشرات الاقتصادية.

ج. ضرورة أن تتولى الشركات تنفيذ عقود المقاولات بنفسها طالما لديها عمالة كبيرة وخبرات و لا تعمل بصيغة المتاجرة و الحصول على العقود من الحكومة بفعل الامتيازات الممنوحة لها وبيعها إلى مقاول ثانوي من القطاع الخاص مقابل فرق الأسعار.

د. ضبط معايير الأداء ومعالجة المشاكل المشخصة من قبل الأجهزة الرقابية في ما يتعلق بشؤون الإدارة أو حالات الفساد.

الشركات العامة لوزارة الزراعة

المقدمة:

لدى الوزارة سبع شركات عامة وحسب كتابها ذي العدد 39130 في 2014/11/24 وقد وردت معلومات وبيانات حول شركتين فقط وهما (ما بين النهرين) و(التجهيزات الزراعية) أما شركة سنحاريب حسب الاتصال بالوزارة فإنها في طور استرجاعها إلى وزارة الصناعة – إلا إنها لم تظهر ضمن بيانات وزارة الصناعة – وقد تم تحويل بقية الشركات إلى دوائر تابعة للوزارة حسب قانون الوزارة الذي شرع من قبل مجلس النواب دون العمل بآليات تصفية الشركات حسب قانونها رقم 22 لسنة 1997.

واقع الشركات:

- يعمل في الشركتين حوالي (3796) منتسباً ومنهم (366) منتسباً من تزيد أعمارهم عن (50) سنة ولديهم خدمة أكثر من (15) سنة فيما يبلغ عدد الإجراء اليوميين حوالي (133)، والشركتين رابحتين –حسب البيانات– ولكن عند المداولة مع المبادرة الزراعية ووزارة الزراعة اتضح الآتي:
- الشركة العامة للتجهيزات الزراعية شركة رابحة وربحها يعتبر احتكاري وليس اقتصادي تنافسي بسبب حصر المتاجرة بالتجهيزات الزراعية في هذه الشركة حيث هنالك ربط مباشر بين الحصول على القرض الميسر وشراء التجهيزات والمعدات، وبذلك يحدث ان تباع ماكنة الحصاد مثلا من قبل المستوردين في القطاع الخاص بسعر أوطأ من سعر الشركة، حيث عادة ما تلجأ الشركة الى المستوردين في القطاع الخاص كونهم لا يخضعون لتعليمات العقود الحكومية وتضيف الشركة بعد ذلك هامش ربح حوالي (10%) عند تجهيز الفلاحين الحاصلين على القرض الميسر، وبذلك تكون الشركة قد جنت ارباح غير حقيقية، كما يتمتع الوزير بصلاحية دعم أسعارها من صندوق دعم المزارعين وبذلك تكون الإرباح متأتية من الوزارة إلى الشركة، وما كان ذلك ليحصل في ظروف منافسة في الأسواق للمستلزمات الزراعية، وهذا خلاف توجهات اقتصاد السوق ولا ينسجم مع الرؤية الجديدة للاقتصاد العراقي.
- في ما يتعلق بشركة مابين النهرين لإنتاج البذور فهي الأخرى أرباحها ليست حقيقة بسبب أن أسعار البيع مدعومة من صندوق دعم المزارعين بنسبة (10%) في مركز الوزارة.
- شركة سنحاريب في الأساس أحدى شركات التصنيع العسكري ثم تحولت إلى وزارة الصناعة وثم إلى وزارة الزراعة، وهي غير مدرجة في قانون وزارة الزراعة، لذلك تسعى الوزارة إلى إعادتها إلى وزارة الصناعة، ولا زالت عائديتها إلى وزارة الزراعة.
- تحولت بعض الشركات الأخرى حسب قانون وزارة الزارعة إلى دوائر تابعة للوزارة وذات تمويل مركزي، وهذه إشكالية أخرى، حيث يتم تحويل الشركات إلى دوائر ممولة مركزيا، وهي وحدات اقتصادية يفترض أن تعمل بمعايير تجارية (الربح والخسارة) ، علما أن أعداد المنتسبين باقية كما هي وستبقى أعباؤهم على الدولة.

ت	اسم الشركة العامة	العمالة			الإنتاج ورأس المال		الموقف المالي		نسبة الرواتب الى اجمالي النفقات	نتيجة النشاط الرئيسي للشركة (مليار دينار)
		العدد الكلي	الخدمة > 15 العمر > 50	بأجر يومي	نسبة الطاقة المستغلة الى المتاحة	قيمة رأس المال الدفترية بالمليار	خاسر ام رابح	المبالغ المقترضة للرواتب بالمليار		
	وزارة الزراعة									
1.	شركة ما بين النهرين العامة للبذور	1098	122	83	100%	243.7	رابحة	0		
2.	الشركة العامة للتجهيزات الزراعية	2698	244	48		1033.1	رابحة	0		
3.	شركة سنحاريب لتقنيات الري الحديثة (شركة جديدة)	487	51		30%	13	خاسرة	2.582		
4.	الشركة العامة للبستنة والغابات	**حولت إلى دائرة للبستنه وهو إجراء نتحفظ علية، كون الشركات العامة تخضع لإجراءات قانونية محددة**								
5.	الشركة العامة للبيطرة	**حولت إلى دائرة للبيطرة وهو إجراء نتحفظ علية، كون الشركات العامة تخضع لإجراءات قانونية محددة**								
6.	الشركة العامة للمحاصيل الصناعية	**ألغيت وأصبحت قسما في دائرة البحوث الزراعية، وهو إجراء نتحفظ علية**								
7.	الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية	**حولت الى دائرة الثروات الحيوانية، وهو إجراء نتحفظ علية**								
	المجموع									

التوصيات :

1. إعادة النظر بقرار تحويل الشركات العامة إلى دوائر وهي كما مبين في الجدول أعلاه (الشركة العامة للبستنه والغابات، الشركة العامة للبيطرية، الشركة العامة للمحاصيل الصناعية، الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية.
2. إجراء تقييم لأداء الدوائر التابعة للوزارة والمقارنة بين أدائها الحالي وأدائها السابق عندما كانت شركات عامة من قبل جهة محايدة وتقدم نتائج التقييم خلال فترة 3 اشهر.
3. تحويل المنتسبين الذين تجاوزت أعمارهم 50 سنة ولديهم خدمة أكثر من 15 سنة إلى (مركز تنمية الإعمال) المقترح استحداثه في كل وزارة لديها شركات عامة.
4. تعزيز التنافسية في الشركات العاملة مع شركات القطاع الخاص والتوقف عن اتخاذ قرارات إدارية مقيدة لاليات السوق ومعززة للاحتكار على حساب المنافسة والحرية الاقتصادية وفق المادة 25 من الدستور العراقي.
5. التركيز على دعم مخرجات القطاع الزراعي بدل من دعم المدخلات التي ثبت أنها غير مجدية في الكثير من تجارب العمل كونها تشجع على تبديد الموارد والاسترخاء من قبل الفلاحين أو تغير استخدامات المدخلات لصالح أنشطة أخرى غير الهدف الذي وجد الدعم من أجلة.
6. تفعيل مجالس الإدارة في الشركات وتشجيعها على الدخول في شركات حقيقية مع القطاع الخاص والاستفادة من التوصيات العامة الواردة في هذا التقرير والمتعلقة بإعفاء شركات من الالتزام بالتعليمات العقود الحكومية عند تنفيذ عقود المتاجرة لصالح الغير دون المساس براس مال الشركة.

شركات التصنيع العسكري (وزارة الدفاع)

مقدمة:

يركز هذا الجزء من التقرير على شركات التصنيع العسكري التابعة لوزارة الدفاع، لما لهذا النوع من الإنتاج من أهمية كبيرة في دعم المجهود الحربي على (داعش) وتوفير جزء من النقد الأجنبي المدفوع في استيرادها وتعزيز استقلال العراق اقتصاديا وامنيا، لذلك لابد من الإسراع في تفعيل التصنيع العسكري.

أولا: واقع الشركات :

توجد (6) شركات تمويل ذاتي تعنى بالتصنيع العسكري، يتبين واقعها كما يلي :

1. فقدت خمسة شركات بناها التحتية أما بالكامل أو بنسبة عالية جداً ولم تحتفظ سوى شركة واحدة ببناها التحتية، يتضح من الجدول أدناه، إن جميع الشركات ليس لها مقومات الإنتاج حالياً للمنتجات التي أنشأت من اجلها، باستثناء أصغر تلك الشركات وهي (شركة حمورابي) التي يمكنها ممارسة نشاط صغير يخص إنتاج (المسدسات) كون الخط الإنتاجي لازال قائما، فضلاً عن وجود إرادة لدى هذه الشركة تتمثل في سعيها لإيجاد وتشغيل خطوط إنتاج أخرى مثل الكرفانات ومواد التحصين مكنّها من تقليل الخسارة التي تعاني منها بنسبة اقل مقارنة بالشركات الأخرى.
2. جميع الشركات الست (خاسرة) وتعتمد على تمويل رواتب منتسبيها ومصاريفها الأخرى من الحكومة سواء على شكل سلف من وزارة المالية أو قروض من المصارف لدفع الرواتب التي تجاوزت (ترليون دينار) من 2003 إلى ألان، وكذلك حصلت الشركات على منح من وزارة المالية بحدود (11.930) مليون دولار ولا توجد إي إمكانية لسداد الديون حالياً ومستقبلاً فهي إذن في عداد (الديون المعدومة) تتحملها الموازنة العامة للدولة.
3. جميع الشركات الست، متخمة بالموظفين (أكثر من 20 ألف) لا يمارسون أي عمل إنتاجي باستثناء شركة حمورابي التي تمارس تشغيلاً جزئياً لبعض منتسبيها في أعمال ليست في صلب تخصصها، وفي هذه الشركات بحدود (7256) من المفصولين السياسيين المعادين للخدمة لم يتم إرسال معاملاتهم الى لجنة التحقق في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
4. مواقع اغلب الشركات هي في مواقع ساخنة، لا تشجع المستثمرين الدخول معها في شراكات أو أي نوع من الاستثمار بسبب المخاوف الأمنية، باستثناء شركة حمورابي كونها تقع جنوب مدينة الحلة.

ت	اسم الشركة	موقع الشركة	عدد المنتسبين	المعادون دون التحقق	المعادون مع التحقق	نشاط الشركة الاصلي	قروض وسلف من المصارف لدفع الرواتب/ مليار دينار	منح من وزارة المالية ألف دولار
1	شركة حمورابي	الحلة	587	159	0	مسدسات طارق+اعمال حدادة ونجارة	72.6	287.2
2	شركة اليرموك	ابوغريب	2893	1040	91	انتاج اسلحة خفيفة ومتوسطة +الاسلاك+الاثاث +الخياطة	153	1300
3	شركة الحارث	التاجي	1137	168	3	تصليح معدات + تعيير اجهزة القياس + نصب كاميرات حرارية	73.2	688
4	شركة القادسية	محمودية	3293	944	11	صناعة اسلحة خفيفة ومتوسطة	26.8	485
5	شركة القعقاع	محمودية	6004	2190	41	انتاج البارود وحامض النتريك وقوالب وحاويات بارود	328	7270
6	شركة حطين	الاسكندرية	6541	2755	60	صناعة اعتدة الهاونات والمدفعية والدبابات	365	1900
المجموع			20455	7256	206		1018.6	11.930 مليون دولار

ثانياً: <u>الإجراءات الممكنة لإعادة الهيكلة</u>:

- بالنظر لكون الشركات الخمسة خاسرة ولسنوات عديدة وبصورة مستمرة ولعدم امتلاكها مقومات ممارسة العمل من بنى تحتية فأنه يوصى بتصفيتها .
- معالجة وضع المفصولين السياسيين الذين لم يستوفوا متطلبات لجنة التحقق والبالغ عددهم (7256) منتسباً ويوصى بالبت في معاملاتهم خلال مدة أقصاها ثلاثة اشهر، ويوصى باتخاذ الإجراءات القانونية مع ممن لم تثبت صحة الأسباب الداعية لإعادته إلى الخدمة.
- حسب قانون التقاعد الموحد رقم(9) لسنة 2014، المادة(12) ثالثاً، (للوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة إحالة موظف الشركات والدوائر الممولة ذاتياً، الخاسرة لمدة (3) ثلاث سنوات متتالية إلى التقاعد إذا كانت لديه خدمة لا تقل عن (15) خمسة عشر سنة استثناءاً من شرط العمر)، و وفقاً لذلك يوصى بدراسة وضع المنتسبين ومدى الحاجة لهم وتقديم جرد إلى السيد وزير الدفاع لإحالتهم للتقاعد بما في ذلك المفصولين السياسيين المستوفين شروط لجنة التحقق.

1. **هيكلة الشركات إداريا من خلال الأتي:**

أ. **تتقدم وزارة الدفاع باقتراح تصفية الشركات الخمسة:**

وهي كل من (اليرموك، الحارث، القادسية، القعقاع، حطين) إلى مجلس الوزراء لإقرار المقترح وتحويلها إلى مصفي الشركات حسب المواد (14) و (39) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997، وإعادة الأراضي والأبنية والمجمعات السكنية لدى الشركات إلى وزارة المالية مع ضرورة التعامل معها وفق خطة مدروسة لتلبية حاجات شاغلي المجمعات السكنية أو استثمار الأراضي المعادة بما في ذلك إنشاء معامل تصنيع أسلحة على البعض منها ووفقاً للخطط التي تقر مستقبلاً.

ب. **شركة حمورابي:**

تطوير أداء الشركة بالشكل الذي يجعلها رابحة وفعالة في تلبية احتياجات وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية من المنتجات التي إنتاجها في العراق، وذلك وفق الأتي :

- يتم انتقاء (300) منتسباً من خيرة الفنيين والخبراء من كل شركة من الشركات الخاضعة للتصفية أي ما مجموعة (1500) منتسب متخصص لنقلهم إلى شركة حمورابي العامة.
- يتم استحداث مصانع بحسب الاختصاص الأصلي المبين في الجدول أعلاه لكل شركة قيد التصفية أي :
  - مصنع لإنتاج الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.
  - مصنع لإنتاج البارود والمتفجرات والقوالب والحاويات.
  - مصنع لإنتاج الاعتدة للأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.
  - مصنع لإنتاج التجهيزات اللازمة للقوات المسلحة.
- تتبع هذه المصانع لشركة حمورابي وتوزع جغرافياً في المناطق الآمنة ضمن أراضي شركة حمورابي او في مناطق أخرى تتولى وزارة المالية تخصيص أراضي لها، او من أراضي الشركات التي قيد التصفية كما ذكر آنفاً
- يعين مدير عام أصالة لشركة حمورابي، ويشكل لها مجلس إدارة كفوء يمارس كافة صلاحياته المحددة في قانون رقم (22) لسنة 1997، لكي تعمل هذه الشركة كوحدة اقتصادية ووفقاً للمعايير التجارية (الربح/ والخسارة).
- يسعى مجلس إدارة شركة حمورابي الجديد للتعاون مع الشركات العالمية الرصينة من خلال أسلوب الشراكات وفق المادة (15) الفقرة (ثالثاً) من قانون الشركات العامة رقم(22) لسنة 1997 لتنفيذ أعمال المصانع المستحدثة ضمن نفس التخصص داخل العراق وبموافقة مجلس الوزراء دون الاعتماد على التمويل الحكومي.

ثالثاً. <u>خلق الطلب على الإنتاج العسكري العراقي</u>:

1. تتولى شركة حمورابي العامة للإنتاج العسكري ومصانعها التخصصية تلبية الاحتياجات المحلية من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والاعتدة المختلفة والمعدات والتجهيزات ومواد التحصين، بالمواصفات العالمية المطلوبة لعمل وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى.
2. قيام الوزارات والمؤسسات الأمنية بأعداد جداول احتياجاتها كافة قبل مدة كافية إلى شركة حمورابي العامة، والتحول التدريجي عن قيام تلك الوزارات والمؤسسات بإبرام عقود استيراد لأي أسلحة أو اعتدة أو تجهيزات يمكن تصنيعها في مصانع شركة حمورابي العامة.
3. يتم إعداد عقود شراء معيارية ملزمة بين الوزارات والمؤسسات الأمنية وشركة حمورابي تجدد سنوياً وفقاً لجدول الاحتياجات وتتضمن أسلوب دفع أثمان المشتريات فيما بينها بالإضافة إلى الالتزام بالمواصفات والتجهيز وفقاً للمواعيد المحددة في العقود.

الشركات العامة لوزارة التجارة

مقدمة:

لدى وزارة التجارة (7) شركات عامة توفرت بيانات تخص (4) منها فقط حسب الكتاب الوارد ذي العدد 26646 في 2014/11/6 وقد وجد إن من بين هذه الشركات شركة واحدة خاسرة والبقية كلها شركات رابحة كما مبين في التفاصيل أناده:

أولاً. واقع الشركات التابعة لوزارة التجارة من البيانات الواردة كالأتي :

1. لدى الوزارة (3) شركات تخص أدارة البطاقة التموينية وهي(الشركة العامة لتجارة الحبوب، الشركة العامة لصناعة الحبوب، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية) وسوف يؤجل النظر في أمرها كون إصلاحها يتعلق بإصلاح وضع البطاقة التموينية المنوط باللجنة العليا لإصلاح البطاقة التموينية.
2. المجموع الكلي للمنتسبين لدى الشركات يُقدر بـ (10.5) ألف منتسب وأن اكبر عدد في الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية، الذي يقدر بحوالي (2.7) ألف منتسب، ومن بين هؤلاء المنتسبين (4.5) الف منتسب ممن تجاوزت اعمارهم (50) سنة وخدمتهم أكثر من (15) سنة، إي أن نسبة هؤلاء إلى أجمالي المنتسبين تقدر بحوالي (43%) أي ما يقارب نصف المنتسبين، ماعدا الشركة العامة للمعارض والخدمات التي لم تزودنا بهذا المؤشر، أما الإجراء اليومين فكانت أعدادهم قليلة جداً فقط (38) عاملاً.
3. لم تتوفر معلومات عن نسبة الطاقة الإنتاجية المستغلة إلى الطاقة المتاحة
4. قيمة رأس المال الدفترية للشركات أجمعها تقدر بحوالي (878.57) مليار دينار.
5. بما أن الشركات الأربعة كلها شركات رابحة ماعدا شركة واحدة فأن المبالغ المقترضة للرواتب تقدر بحوالي (41.3) مليار وهي فقط في الشركة العامة للأسواق المركزية بوصفها الخاسرة.
6. تقدر نسبة الرواتب إلى أجمالي النفقات بحوالي (36.9%) وأن اكبر حصة كانت في الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية وتقدر بحوالي (68.6%)، وتليها الشركة العامة للمعارض بحدود (48%) .

ت	اسم الشركة العامة	العمالة			الإنتاج ورأس المال		الموقف المالي		نسبة الرواتب الى اجمالي النفقات	نتيجة النشاط الرئيسي للشركة (مليار دينار)
		العدد الكلي	الخدمة > 15 العمر> 50	بأجر يومي	نسبة الطاقة المستغلة الى المتاحة	قيمة رأس المال الدفترية بالمليار	خاسر ام رابح	المبالغ المقترضة للرواتب بالمليار		
	شركات وزارة التجارة									
1.	للمعارض والخدمات التجارية	310	-	3	لم يوفر	61,70	رابحة	لايوجد	54,5%	1,47
2.	لتجارة السيارات والمكائن	2415	866	34	لم يوفر	331,19	رابحة	لم يوفر	لم يوفر	لم يوفر
3.	للاسواق المركزية	5108	2800	1	لم يوفر	1,57	خاسرة	41,325	48%	-(227,06)
4.	لتجارة المواد الانشائية	2664	849	لا يوجد	لم يوفر	484,11	رابحة	لايوجد	8,21	
5.	تجارة الحبوب	**(شركات تخص أدارة البطاقة التموينية وإصلاحها يتعلق بتوصيات لجنة إصلاح البطاقة التموينية)**								
6.	صناعة الحبوب									
7.	تجارة المواد الغذائية									
8.	**المجموع**	10,494	4,515	38		878,57		41,325	36,9%	

ثانيا. التوصيات:

1. تصفية الشركة العامة للأسواق المركزية :

سبق وأن أعطت هيئتنا رأياً بخصوص هذه الشركة أجابه على كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد 22120 في 2014/6/30 بالأتي :

أ. الشركة تعاني من مشاكل كثيرة ولديها أبنية جيدة تحتاج بعض الترميم لتصبح صالحة للاستعمال.

ب. نوصي بتحويل الشركة إلى مصفي الشركات لغرض الشروع بإجراءات التصفية أصولياً حسب قانون 22 لسنة 1997، وإجراءات بيع الموجودات والعقارات بعد ذلك أصوليا، ونؤكد على شرط استمرار نفس النشاط التجاري ويمكن إن يضاف له الترفيهي في إعلان البيع لضمان عدم استغلال المساحات في إغراض السكن خلافاً لمتطلبات التخطيط العمراني.

2. تحسين الأداء للشركات الثلاثة الأخرى من خلال الآتي:

أ. التخلص من الأعباء الكبيرة للعمالة الزائدة وذلك من خلال تحويل العاملين ممن لديهم خدمة أكثر من 15 سنة وتجاوزت أعمارهم 50 سنة والبالغ عددهم (4,5) ألف منتسب إلى مركز تنمية الأعمال الذي يؤسس في الوزارة كون تخفيف العبء الاجتماعي المصاحب للعمالة هو مسؤولية الدولة وليس مسؤولية الشركات العامة.

ب. تمارس الشركة العامة لتجارة السيارات و المكائن و الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية نشاط المتاجرة بأموال المستفيدين (المستهلكين) ومع ذلك يفرض عليها ديوان الرقابة المالية اعتماد تعليمات العقود الحكومية في مشترياتها الأمر الذي يعرقل أداءها كثيراً ويزيد من الكلف، نوصي بتحرير هذه الشركات من هذا القيد وممارسة عملها التجاري كما لو أنها شركة في القطاع الخاص يفرض عليها أتباع تعليمات العقود الحكومية على المشتريات الخاصة بزيادة رأس مالها، وبذلك سوف لا تضطر إلى الاعتماد على المقاول الثانوي في التجهيز تهرباً من تعليمات العقود الحكومية وتحقيق لسرعة على حساب عدم ضبط المعايير النوعية.

ج. الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية عليها مسؤولية كبيرة ليس فقط في مجال التجارة وإنما في مجال الترويج للفرص الاستثمارية في العراق لمختلف القطاعات ولذلك نوصي باعتماد آليات جديدة للتعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية وهيئات الاستثمار في المحافظات واعتماد أساليب متطورة لجلب المستثمرين والترويج للفرص الاستثمارية مقابل عمولات بسيطة يمكن الحصول عليها بعد منح تراخيص الاستثمار الأمر الذي يوفر مورداً مهماً للشركة.

د. نوصي بتحويل هذه الشركات الرابحة إلى شركات مساهمة بعد أجراء تقييم لرأسمال الشركات بالأسعار الجارية وتسجيلها في سوق العراق للأوراق المالية، وتمويل إي زيادات مقترحة في رأسمالها من خلال الاكتتاب العام للجمهور.

الشركات العامة لوزارة الاتصالات

مقدمة:

لدى وزارة الاتصالات (3) شركات عامة حسب كتاب الوزارة ذي العدد 11053 في 2014/11/5 وهي شركات (الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات والشركة العامة للاتصالات والبريد وشركة السلام العامة وهذه الشركات كلها شركات خاسرة حسب البيانات الواردة أليناً. كما مبين في التفصيل الآتي:

أولا. واقع الشركات هو كالأتي :

1. إن هناك عدد كبير من المنتسبين يبلغ عددهم ب (18,2) ألف منتسب يعملون في ثلاث شركات تابعة للوزارة وان من بين هؤلاء المنتسبين (4,1) ألف منتسب تجاوز عمره (50) وخدمته أكثر من (15)، أي أن نسبة هؤلاء إلى إجمالي المنتسبين الكلي تقدر بحوالي 22,5%.
2. العاملون بأجر يومي قليلون حيث تقدر أعدادهم بحوالي (20) عاملاً فقط.
3. لم توفر البيانات التي تبين نسبة الطاقة المستغلة إلى الطاقة المتاحة للشركات قيد الدراسة.
4. القيمة الدفترية لرأس المال للشركات بأجمالها تقدر بحوالي (1,5) ترليون دينار.
5. إن كل هذه الشركات شركات خاسرة حيث بلغ إجمالي الرواتب والأجور المقترضة حوالي (169,2) مليار دينار، وفي جانب أخر فإن نسبة الرواتب إلى أجمالي النفقات للشركات تقدر بحوالي (58%) وان نسبة الرواتب إلى إجمالي النفقات في الشركة العامة للاتصالات والبريد بحدود (74%) كما مبين في الجدول التالي :

ت	اسم الشركة العامة	العمالة			الإنتاج ورأس المال		الموقف المالي		نسبة الرواتب الى اجمالي النفقات	نتيجة النشاط الرئيسي للشركة (مليار دينار)
		العدد الكلي	الخدمة<15 العمر > 50	بأجر يومي	نسبة الطاقة المستغلة الى المتاحة	قيمة رأس المال الدفترية بالمليار	خاسر ام رابح	المبالغ المقترضة للرواتب بالمليار		
	شركات وزارة الاتصالات									
1.	لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات	326	10	3	لم تتوفر`	0.56	خاسرة	1,19	53,6%	لم تتوفر بيانات
2.	للاتصالات والبريد	17325	3936	17	–	1467,3	خاسرة	162	74%	لم تتوفر`
3.	شركة السلام العامة	596	167	لم تتوفر`	لم تتوفر`	15,40	خاسرة	34.6	46,18	(4,16)عجز
4.	المجموع	18247	4113	20		1,483,26		169,22	58%	

ثانياً. التوصيات والإجراءات الممكنة :

1. **الإصلاح الهيكلي:**

إن شركات وزارة الاتصالات مؤسسة وفق قانون رقم (22) لسنة 1997 بوصفها وحدات اقتصادية تعمل وفق معايير (الربح/ والخسارة) وهي ليست دوائر حكومية خدمية، وعليه نوصي بالآتي:

أ. إعادة تشكيل مجالس إدارة الشركات وإداراتها على أسس مهنية بما يؤمن مجالس إدارة كفوءة تمارس مهامها المنوطة بها حسب قانون رقم (22) لسنة 1997، الذي يكفل استقلالية لقرارات مجالس الإدارة في الشركات حيث لا تلجأ للوزارة إلا في أربعة أمور محددة في القانون وتكون الغلبة لمجلس الإدارة إذا أصر على راية.

ب. إعطاء الشركات حق تسعير خدماتها البريدية وخدمات الاتصال والمعلومات وفق معايير الكلف المحسوبة بدقة بعد استبعاد العمالة الفائضة.

ج. يحق لمجالس الإدارة في الشركات العامة بعد تفعيلها أن تنظر في مصلحتها بتعظيم الربح من خلال فتح المجال للاستثمار الخاص أو عقد الشراكات وسيكون ذلك حافزاً مهماً لتحسين الأداء لان لها نسبة معلومة من الإرباح وفق قانون الشركات.

2. **حل مشكلة العمالة الفائضة:**

- تحويل العاملين ممن لديهم خدمة أكثر من (15 سنة) وتجاوزت أعمارهم خمسين سنة إلى مركز تنمية الأعمال المقترح تأسيسه في الوزارة، وهم بحدود (4,1) ألف منتسب ويستثنى منهم فقط (10%) يتم اختيارهم وفق معايير مهنية عالية وحيادية في حالة وجود حاجة ماسة لخدماتهم في الشركات.
- التوقف عن التعيين في الشركات العامة الا وفقاً للحاجة والملاك المرتبط بأعمال التوسع وزيادة الخدمات المقدمة مقرونة بجدواها الاقتصادية.

3. **تفعيل الإنتاجية:**

- الشروع بأجراء تقييم لرأس المال والأصول الثابتة بالأسعار السوقية وذلك لإظهار الشركات بقيمتها الحقيقية التي تجذب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول معها بشراكات حقيقية تحقق الإرباح، ويوصى ان يتولى قسم (تقييم الأصول) الذي استحدث في وزارة المالية لهذا الغرض، يستطيع القيام بهذه المهمة بالتعاون مع استشاري أجنبي رصين لإعطاء المصداقية للتقييم.
- التحول إلى شركات مساهمة مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ويصبح الجمهور حاملاً لأسهمها ومالكاً لجزء من أصولها فتعاد الثقة بين الجمهور وبين وزارة الكهرباء ومؤسساتها بالشكل الذي يسهل فرض أسعار جباية معقولة لوحدات الكهرباء.

- اعتماد أسلوب الجباية الالكترونية وفق أساليب الدفع الحديثة (سمارت كارت) لاختصار الجهد والوقت وتقليل الكلف.
- تفعيل العمل بنظم التكاليف في الشركات لغرض حساب الكلف الحقيقية الإنتاج وتحديد الأسعار وفقاً لذلك.

الشركات العامة لوزارة الموارد المائية

مقدمة:

لدى وزارة الموارد المائية (3) شركات ممولة ذاتياً حسب بيانات الوزارة في كتابها ذي العدد 26691 في 2014/11/25 وهي (شركة الفاو العامة لتنفيذ المشاريع، شركة الرافدين لتنفيذ السدود، شركة العراق لتنفيذ مشاريع الري).

أولاً. **واقع شركات وزارة الموارد المائية** :

تبين من البيانات الواردة حول واقع هذه الشركات ما يلي :

1. العدد الكلي لمجموع المنتسبين الدائمين لدى هذه الشركات هي (2833) منتسباً.
2. المنتسبون الذين لديهم خدمة أكثر من (15) سنة وأعمارهم أكثر من (50) سنة وصل إلى (269) منتسب أي أن نسبة هذه الشريحة إلى حجم المنتسبين الدائمين تقدر بحوالي (9,4%) وهي نسبة قليله وقد يكون أكثرهم من ذوي الخبرة في أعمالهم الفنية.
3. الإجراء اليومين يقدر عددهم بـ(855) عامل أو موظف وتقدر نسبتهم إلى نسبة المنتسبين الكلي بحوالي (30%) .
4. متوسط نسبة الطاقة المستغلة إلى الطاقة المتاحة تقدر بحوالي (97,3%) حيث أن شركة العراق لتنفيذ مشاريع الري نسبة طاقتها المستغلة إلى المتاحة تقدر (100%) وشركة الفاو بلغت طاقتها المستغلة (114%) فيما كانت شركة الرافدين (78%).
5. تقدر قيمة رأس المال بالأسعار الجارية الحالية لهذه الشركات بحوالي(138) مليار دينار وحسب تقرير الاستشاري الأجنبي (أرنست أند يونغ).
6. تبين من خلال البيانات إن هذه الشركات كلها شركات رابحة ولم تقترض أي مبالغ من المصارف لغرض دفع الرواتب والأجور وبذلك فهي شركات قابلة للاستمرار.

واقع شركات الموارد المائية

ت	اسم الشركة العامة	العمالة			الإنتاج ورأس المال		الموقف المالي	
		العدد الكلي	الخدمة > 15 العمر > 50	بأجر يومي	نسبة الطاقة المستغلة الى المتاحة	قيمة رأس المال الدفترية بالمليار	خاسر ام رابح	المبالغ المقترضة للرواتب بالمليار
	شركات وزارة الموارد المائية							
1.	شركة الفاو	1338	107	199	114%	43,795	رابحة	لايوجد
2.	شركة الرافدين	630	60	200	78%	60,147	رابحة	لايوجد
3.	شركة العراق	865	102	456	100%	34,124	رابحة	لايوجد
4.	المجموع	2833	269	855	97,3%	138	رابحة	لايوجد

ثانيا. <u>التوصيات</u>:

1. يوصى أن تأخذ وزارة الموارد المائية والشركات الثلاثة التابعة بتوصيات الاستشاري الأجنبي في ما يتعلق بنسبة الإعمال وزيادة الإنتاجية ومعالجة العمالة الفائضة والبناء المؤسسي والتحول إلى شركات مساهمة.
2. يتضح من كتاب شركة الرافدين العامة ذي العدد 2669 في 2014/10/23 أنها لم تأخذ بنماذج التشغيل المقترحة من قبل الاستشاري وتصفها بغير المفيدة لأنها تستغرق وقتاً ولكنها تؤيد خيار أخر وضعه الاستشاري (الخيار الثالث) وهو الإبقاء على الشركات كما هو مع تطويرها من ناحية الكوادر والآليات والنظم والصلاحيات ومن ثم أدراج جزء من كل شركة عن طريق طرح عام أولي للجمهور ونحن نؤيد ما ذهبت إليه الشركة إذا كان ذلك يسهل عليها التعامل مع هذا الخيار وتنفيذه والتعاون مع الاستشاري
3. شركة العراق العامة هي الأخرى تؤيد خيار التمويل بشرط البقاء على كل شركة على مداها ويتم إدخال جهة استثمارية لشراء جزء من أسهم كل شركة وتعتقد انه خيار سهل للتطبيق.
4. في حالة احتياج الشركات العامة إلى زيادة رأس مالها بعد أن أجرى الاستشاري الأجنبي تقييماً حقيقياً لأصولها بألاسعار الجارية فأننا نؤكد على أن يتم زيادة رأس المال المقترح من خلال الاكتتاب العام للجمهور بالتنسيق مع سوق العراق للأوراق المالية.
5. نؤيد ما ذهب إليه الاستشاري الأجنبي بخصوص مدى مطابقة تحول الشركات إلى مساهمة مع التشريعات العراقية إلى ضرورة تعديل قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 وخاصة المادة (35) من هذا القانون.
6. نتفق أيضاً مع الاستشاري الأجنبي بضرورة تعديل قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 من خلال وضع أحكام قانونية تجيز تأسيس الشركة القابضة تحت أي نوع من أنواع الشركات وتنظم علاقة الشركة القابضة بمجموعة الشركات التابعة لها من خلال الناحيتين الإدارية والمالية.
7. طالما أن الشركات الثلاثة رابحة فلا يوجد في الوقت الحالي أمر ضاغط لتقليل العمالة الفائضة تجنباً الأعباء الاجتماعية ونؤكد على ضرورة أن يكون أسلوب التشغيل مرناً في مثل هذه الشركات (شركات مقاولات) ، بحيث يتوسع تشغيل الإجراء اليوميين مقارنة بعدد منتسبي الملاك الدائم وبحسب مقتضى الحاجة وزخم العمل.

الوزارات التي لم ترسل بيانات شركاتها إلى ألان رغم كثرة المخاطبات ولاتصالات، وهي:

1. **وزارة المالية ولديها 12 شركة ممولة ذاتياً:**
   - مصرف العراق
   - مصرف الرشيد
   - مصرف الرافدين
   - دار النهرين للطباعة
   - الهيئة العامة للمناطق الحرة
   - المصرف العقاري
   - المصرف الصناعي
   - المصرف الزراعي
   - الشركة العراقية للخدمات المصرفية
   - شركة التأمين الوطنية
   - شركة التأمين العراقية
   - شركة أعادة التأمين العراقية
2. **وزارة الصحة ولديها شركتان :**
   - الشركة العامة لتسويق الأدوية
   - دائرة العيادات الطبية الشعبية
3. **وزارة الثقافة ولديها 4 شركات :** لم ترسل إلا بيانات شركة واحدة وهي (دائرة الشؤون الثقافية العامة) ولم ترسل :
   - دائرة السينما والمسرح
   - هيئة السياحة
   - دائرة الفنون التشكيلية
4. وزارة التربية لديها شركة واحدة لم ترسل بياناتها وهي (الشركة العامة للإنتاج المستلزمات التربوية)

وبذلك فأن هنالك (18 شركة لم نحصل على بيانات عنها لحد الآن وتعذر علينا دراستها).